

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٦

جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات

الرسائل الرئيسية
وعرض عام



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٦

جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات

الرسائل الرئيسية
وعرض عام



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٦

مذكرة

تؤدي شعبة الاستثمار والمشاريع في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دور مركز تنسيق لجميع المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات ذات الجنسيات المتعددة في منظومة الأمم المتحدة؛ مستفيدة في ذلك من إرث تجارب وخبرات دولية ممتدة لأكثر من أربعة عقود في مجال بحوث وتحليلات السياسات المتعلقة بالاستثمار وتنمية المشاريع، على نحو يعزز بناء التوافق في الآراء وسط الحكومات. وتقدم الشعبة المساعدة الفنية لأكثر من ١٦٠ بلداً.

ويملك الأونكتاد حقوق تأليف ونشر مواد هذا المنشور. ويجوز نقل وطبع هذه المواد دون قيود، شريطة الإقرار بتلك الحقوق والإشارة إلى الأونكتاد وإلى هذا التقرير. يتعين إرسال نسخة من المنشور الذي يحتوي على الاقتباس أو إعادة النشر إلى أمانة الأونكتاد (على البريد الإلكتروني: diaeinfo@unctad.org).

وأعدت الملحة العامة على أساس التحليل المتعمق الوارد في تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٦. جنسية المستثمر التحديات المتعلقة بالسياسات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.16.II.D.4).

UNCTAD/WIR/2016 (Overview)

حقوق النشر محفوظة © الأمم المتحدة، ٢٠١٦
جميع الحقوق محفوظة
طبع في مكتب الأمم المتحدة، جنيف

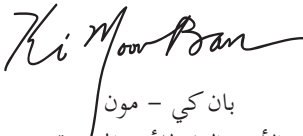
توطئة

شهد عام ٢٠١٥ زيادة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر قدرها ٤٠ في المائة تقريباً، لتصل إلى ١,٨ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو أعلى مستوى لها منذ نشوب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام ٢٠٠٨. بيد أن هذا النمو لم ينعكس في صورة توسع مماثل في القدرة الإنتاجية في جميع البلدان. وهو تطور مثير للقلق في ضوء الاحتياجات الاستثمارية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت مؤخراً، والعمل الطموح المنصوص عليه في اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ. ويقدم أحدث تقرير عن الاستثمار العالمي حزمة تسهيلات إجرائية للاستثمار بغرض مواصلة تعزيز البيئة المواتية للاستثمار في مجال التنمية المستدامة.

وتدعو خطة عمل أديس أبابا إلى إعادة توجيه نظم الاستثمار الوطنية والدولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويؤدي الأونكتاد دوراً مهماً في دعم تلك المساعي في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقد استخدم إطار الأونكتاد للسياسات الاستثمارية، وخارطة الطريق التي أعدها لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، في أكثر من ١٠٠ بلد لاستعراض شبكتها لاتفاقيات الاستثمار وصياغة جيل جديد من سياسات الاستثمار الدولي.

وتعتبر اللوائح الخاصة بملكية الشركات والرقابة عليها ضرورية لنظم الاستثمار في معظم البلدان. لكن من الضروري أن تجرى إعادة تقييم شاملة للأساس المنطقي لأداة السياسات المذكورة وفعاليتها، في عصر هياكل الملكية المعقدة متعددة الجنسيات. ويتيح هذا التقرير إلقاء نظرة متعمقة على هياكل ملكية الشركات متعددة الجنسيات، ويرسم خريطة الشبكة العالمية للكيانات التجارية باستخدام بيانات تتعلق بملايين الشركات الأم وأفرعها. ويحلل التقرير ممارسات سياسات الاستثمار الوطنية والدولية على نطاق العالم، ويقدم مقترح إطار جديد للتعامل مع مسائل الملكية.

وتصدر هذه الطبعة الأحدث من تقرير الاستثمار العالمي في وقت يشارف فيه العالم اتخاذ إجراءات حيوية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطبيق اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. ويتضمن التقرير استنتاجات رئيسية وتوصيات ذات تأثير بعيد بشأن السياسات العامة، ويمكن أن يسهم في جهودنا تجاه البر بالوعد الذي قطعناه بعدم السماح بتخلف أي شخص عن الركب وبناء عالم تحترم فيه كرامة الجميع. ولذلك أوصي بإتاحة هذا التقرير للجمهور العالمي العريض.



بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة

شكر وتقدير

تولى إعداد تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٦ (WIR16) فريق برئاسة جيمس أكس زان. وضم الفريق في عضويته كل من ريتشارد بلوين، وبرونو كاسيلا، وجوزيف كليمنتس، وحامد القاضي، وكومي إندو، ومايكل هاني، ويواكيم كارل، وهيمي جاي كيم، وفينتزيسلاف كوتيتزوف، وغويونع ليانغ، وحافظ ميرزا، وشين أوهيناتا، وديانا روسيرت، وآستري سولستاروفا، وكلوديا ترينتيني، وإليزابيث تويرك، ويورغ وير، وكبي هوي وي.

وقدمت إليونورا الابريز، ودافينا اتاناسوفا، ويورن باومغارتنر، وجيانا كوبولوس تشارالامبوس، ومالفিকা مونغا، فرانثيسكو تينوتا، ولينلي يو الدعم والمدخلات في مجال البحوث. وقدم مساهمات أيضاً كل من توماس فان غيفن، وناتاليا غيرا، وإسيا كريساندي، وكالمان كالتواي، وإبراهيم نيجاش، وإليزابيث أودونامي، وجاكلين سلغيرو هومان، وإلان شترأوس، وتاديل تايي، وبول ويسندروب.

وقدم المساعدة الإحصائية كل من برادلي بواكورت، ومحمد شيراز بالي، وليزان مارتينيز.

وساعدت كارولين لامبرت في تحرير المخطوطة بينما حررت ليز لينغو نسخة منها. ونضدها لورنس دوتشيمين وتيريسيتا فنتورا. وتولى بابلو كورتيسو المسؤولية عن التصميم العام للتقرير، بما في ذلك الأشكال والجداول والخزائط والرسوم البيانية، وكذلك إنتاج النسخ الحاسوبية. وصممت صوفي كومبيت وناديجي ناديميان غلاف التقرير. ووفرت الدعم في إنتاج ونشر التقرير كل من إليزابيث أودو - ماريشال، وأن بوشيه، وروزالينا غوينينا، وبيتر نافاريت، وكاتيا فيو.

واستعان الفريق بالتعليقات والمدخلات التي قدمها الخبراء المذكورون أدناه في مراحل مختلفة من عملية إعداد التقرير، وبخاصة في الاجتماعات التي عقدها الخبراء لمناقشة مسوداته، وهم: رولف أدلونغ، وكارلو التومونتي، وبول بيميش، وناتالي بيرناسكوني، ومارتن براوخ، ويانسن كالاميتا، وجيريمي كليغ، ودافيد ديل بريتي، وهنريك ديليستراندي، وشانتال دوباسكوييه، وجياولات فو، وماساتাকা فوجيتا، وتوماس جوست، وماركوس كارجيويسكي، وجون لي، وهيمان ميرشانت، ولوكاس ميستيليس، وبراميل نزاريث، وشيلا بيح، وسفين بارناس، وماركوس بيركامس، وسيرغي ريبينسكي، وليزلي روبنسون، وأرماندو رونغي، وبيير سوفي، وبوستيان سكالار، وروجر سترينج، ويان فان دن تورن. واسترشد التقرير أيضاً بمناقشات الفريق العامل المعني بالتجارة والاستثمار التابع لمجموعة

العشرين واجتماع خبراء الأونكتاد بشأن "تقييم حصيلة إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية"، علاوة على التعليقات الواردة من أمانة الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار.

وتجدر الإشارة أيضاً بالتعليقات التي وردت من شعب الأونكتاد الأخرى ضمن عملية مراجعة النظراء الداخلية، وكذلك التعليقات الواردة من مكتب الأمين العام في إطار عملية التأهب لإصدار التقرير. وقدم قسم الخرائط التابع للأمم المتحدة المشورة بشأن الخرائط الإقليمية.

وساهم في إعداد التقرير أيضاً كثير من المسؤولين في المصارف المركزية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، يعرب الأونكتاد عن التقدير للدعم المقدم من جميع الرؤساء التنفيذيين والموظفين المسؤولين عن تقييم الأداء على الصعيد الدولي في المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة، الذين استجابوا لاستقراءاته بشأن آفاق الاستثمار العالمية، في عام ٢٠١٦، ولاستيانات ووكالات ترويج الاستثمار. ويعرب أيضاً عن التقدير والعرفان للدعم المالي المقدم من حكومات السويد، وسويسرا، وفنلندا.

الرسائل الرئيسية

اتجاهات الاستثمار العالمية

سجل عام ٢٠١٥ معدلات انتعاش عالية في الاستثمار الأجنبي المباشر. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة ٣٨ في المائة، ووصلت إلى ١,٧٦ تريليون دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكان تصاعد عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود، التي بلغت قيمتها ٧٢١ بليون دولار، مقابل ٤٣٢ بليوناً في عام ٢٠١٤، هو العامل الرئيسي وراء ذلك الانتعاش العالمي. وظلت قيمة الاستثمارات التأسيسية المعلنة عالية، حيث بلغت ٧٦٦ بليون دولار.

ويعزى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في جزء منه إلى إعادة هيكلة المؤسسات. إذ تشمل هذه المعاملات في كثير من الأحيان تحركات ضخمة في ميزان المدفوعات لكن لا يصحبها سوى تغيير طفيف في العمليات الفعلية. ويعني التقليل من شأن هذه العمليات ذات النطاق الواسع لإعادة هيكلة الشركات ضمناً حدوث زيادة أقل في حدود ١٥ في المائة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وكادت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى داخل الاقتصادات المتقدمة تصل إلى الضعف، إذ بلغت ٩٦٢ بليون دولار. ونتيجة لذلك، عادت كفة التوازن في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر فمالت لصالح الاقتصادات المتقدمة بنسبة قدرها ٥٥ في المائة، مقارنة بنسبة ٤١ في المائة في عام ٢٠١٤. وسجلت أوروبا معدلات نمو عالية في التدفقات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر مرتين تقريباً، وإن كانت المقارنة مع مستوى منخفض بشكل غير مسبوق سجل في عام ٢٠١٤.

وشهدت الاقتصادات النامية ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة إليها إلى مستوى جديد قدره ٧٦٥ بليون دولار، أي زيادة بنسبة ٩ في المائة عن عام ٢٠١٤. ولا تزال منطقة بلدان آسيا النامية تنصدر قائمة متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، بتدفقات تفوق نصف تريليون دولار. وتعثرت التدفقات المتجهة إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي. وتضم الاقتصادات النامية نصف البلدان العشر المستضيفة لأعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حالياً.

وقفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى خارج الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٣٣ في المائة ووصلت إلى ١,١ تريليون دولار. وعلى الرغم من هذه الزيادة سجل استثمارها الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج انخفاضاً بنسبة ٤٠ في المائة عن ذروة عام ٢٠٠٧. وأصبحت أوروبا أكبر منطقة للاستثمار في العالم بتدفقات قدرها ٥٧٦ بليون دولار. وظلت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات ذات الجنسيات المتعددة في أمريكا الشمالية قريبة لما كانت عليه في ٢٠١٤.

وشهد القطاع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً في الأنشطة بينما ازدادت أنشطة القطاع الصناعي. وتسببت موجة من الصفقات في ارتفاع حصة القطاع الصناعي في عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود إلى أكثر من ٥٠ في المائة، في عام ٢٠١٥. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي بسبب تخفيض نفقات رأس المال المقررة تماشياً مع انخفاض أسعار السلع الأساسية، علاوة على حدوث انخفاض حاد في إعادة توظيف عائدات الاستثمار في إثر تقلص هوامش الربح. ولا تزال الخدمات تستحوذ على أكثر من ٦٠ في المائة من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

وتشير توقعات المستقبل إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستتحفض بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة في عام ٢٠١٦، على نحو يعكس هشاشة الاقتصاد العالمي واستمرار تدني الطلب الإجمالي وببطء معدلات النمو في بعض البلدان المصدرة للسلع الأساسية، وكذلك اتخاذ تدابير سياسية فعالة للحد من صفقات تفادي الضرائب، وتراجع في أرباح المؤسسات متعددة الجنسيات. ويتوقع أن تعاود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية النمو في الأجل المتوسط خلال عام ٢٠١٧، وأن تتجاوز ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٨، على نحو يعكس الارتفاع المتوقع في معدلات النمو العالمي.

اتجاهات الاستثمار الإقليمية

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إلى ٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥، بانخفاض قدره ٧ في المائة عن العام السابق. وقابل التحسن في التدفقات إلى شمال أفريقيا انخفاض يفوقه حجماً في التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبخاصة التدفقات إلى غرب ووسط

أفريقيا. وتسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية في ركود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية. ويتوقع أن تشهد التدفقات إلى أفريقيا ارتفاعاً معتدلاً في عام ٢٠١٦، نتيجة تدابير التحرير والمخصصة المقرر تطبيقها على الشركات المملوكة للدولة.

وشهدت البلدان الآسيوية النامية زيادة بنسبة ١٦ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت إلى ٥٤١ بليون دولار، وهو رقم قياسي جديد. ويعزى هذا النمو الكبير إلى الأداء القوي لاقتصادات شرق وجنوب آسيا. ويتوقع أن تتباطأ التدفقات في عام ٢٠١٦ وتعود إلى المستويات التي كانت عليها في عام ٢٠١٤. وانخفضت التدفقات الخارجة من المنطقة بنحو ١٧ في المائة إلى ٣٣٢ بليون دولار - وهو أول انخفاض لها منذ عام ٢٠١٢.

ولم تشهد التدفقات المتجهة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تغييراً في عام ٢٠١٥، حيث ظلت عند مستوى ١٦٨ بليون دولار، باستثناء المركز المالية الخارجية. وأدى تباطؤ الطلب المحلي وتدهور شروط التبادل التجاري بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الجنوبية بشكل رئيسي. وفي المقابل، ارتفعت التدفقات إلى أمريكا الوسطى في عام ٢٠١٥ بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة. وقد تتباطأ التدفقات المتجهة إلى المنطقة في عام ٢٠١٦ نتيجة استمرار الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي.

واستمر تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمحلة انتقالية، ووصل إلى مستويات شوهدت آخر مرة منذ قرابة ١٠ سنوات، ويعزى ذلك إلى مزيج من انخفاض أسعار السلع الأساسية وضعف الأسواق المحلية وتأثير التدابير التقييدية/توترات الساحة السياسية. وتباطأ أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى خارج المنطقة، بسبب تراجع فرص الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. ويتوقع أن تحدث زيادة طفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمحلة انتقالية بعد الركود الذي شهدته في عام ٢٠١٥.

وقد عادت التدفقات المتجهة إلى البلدان المتقدمة إلى الارتفاع بشكل حاد بعد ثلاث سنوات متتالية من الانكماش، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٧. وشكل ارتفاع قيمة عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود بصورة استثنائية وسط الاقتصادات المتقدمة، العامل الرئيسي في ذلك الارتفاع. ولا تزال الاستثمارات المعلنة في مجالات جديدة عالية أيضاً. وقد قفزت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى خارج تلك المجموعة. ولا يرجح أن يستمر انتعاش نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٦، إذا لم تحدث موجة أخرى من صفقات الدمج والتملك

وعمليات إعادة هيكلة الشركات العابرة للحدود، في ضوء خمود زخم النمو في بعض الاقتصادات المتقدمة الكبرى في نهاية عام ٢٠١٥.

وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة الاقتصادات ذات الهياكل الضعيفة والاقتصادات المعرضة للمخاطر ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٢ في المائة، ووصلت إلى ٥٦ بليون دولار. وتشكل الاقتصادات النامية الآن مصادر رئيسية للاستثمارات في جميع هذه المجموعات. وقد قفزت تدفقاتها إلى أقل البلدان نمواً بمقدار الثلث فوصلت إلى ٣٥ بليون دولار. وشهدت البلدان النامية غير الساحلية انخفاضاً في التدفقات بنسبة ١٨ في المائة، والدول الجزرية الصغيرة النامية انخفاضاً بنسبة ٣٢ في المائة. وتعكس توقعاتها لعام ٢٠١٦ اتجاهات متباينة أيضاً. وبينما يتوقع أن تشهد البلدان النامية غير الساحلية زيادة في التدفقات، تظل آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية غير الساحلية ضيقة في عمومها.

اتجاهات سياسات الاستثمار

تظل معظم تدابير سياسات الاستثمار الجديدة موجهة إلى تحرير وتعزيز الاستثمار. وكانت نسبة ٨٥ في المائة من تلك التدابير مجزية للمستثمرين في عام ٢٠١٥. وكانت الاقتصادات الناشئة في آسيا هي الأكثر نشاطاً في مجال تحرير الاستثمار على نطاق مجموعة واسعة من الصناعات. وفي الحالات التي أدخلت فيها قيود أو أنظمة جديدة على الاستثمارات، كان ذلك بشكل رئيسي انعكاساً للمخاوف بشأن الملكية الأجنبية في قطاع الصناعات الاستراتيجية. وتجدد أيضاً الإشارة في مجال التدابير الجديدة إلى اعتماد قوانين للاستثمار أو تنقيحها، لا سيما في بعض البلدان الأفريقية.

وتتزايد أهمية اعتبارات الأمن الوطني ضمن عوامل سياسات الاستثمار. وتستخدم البلدان مفاهيم مختلفة للأمن الوطني، على نحو يتيح لها أن تأخذ المصالح الاقتصادية الرئيسية في الاعتبار عند تمحيص الاستثمارات. ويتعين تحقيق التوازن بين المساحة التي تطبق فيها الحكومات الأنظمة الأمنية الوطنية وبين ضرورة أن تكون الإجراءات شفافة وقابلة للتنبؤ في نظر المستثمرين.

ويستمر عالم اتفاقات الاستثمار الدولية في النمو بإطراد. وشهد عام ٢٠١٥ إبرام ٣١ اتفاقاً جديداً منها، ليصل مجموعها إلى ٣٣٠٤ اتفاقاً بحلول نهاية ذلك العام. وعلى الرغم من استمرار انخفاض العدد السنوي للاتفاقات الجديدة، فإن بعضها يضم عدداً كبيراً من الأطراف ويشكل ثقلًا اقتصادياً وسياسياً كبيراً. وتصاغ اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة على غرار النماذج

المختلفة للاتفاقيات وكثيراً ما تظل الاتفاقيات الثنائية القائمة نافذة في إطار الاتفاقيات الإقليمية مما يزيد عوامل التعقيد. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٦، كان قرابة ١٥٠ اقتصاداً منهمكين في التفاوض بشأن ٥٧ اتفاقاً استثمارياً دولياً جديداً على الأقل.

وأدى بدء ٧٠ عملية تحكيم في عام ٢٠١٥ إلى ارتفاع عدد حالات التحكيم الجديدة بين المستثمرين والدول على أساس الاتفاقيات إلى مستوى سنوي جديد. وعلى هذا المنوال الحديث، ارتفعت حصة البلدان المتقدمة في حالات التحكيم المذكورة (٤٠ في المائة). وأسفرت قرارات التحكيم التي أتيحت للجمهور في عام ٢٠١٥ عن مجموعة متنوعة من النتائج، واتضح منها أن كفة الدول ترجح غالباً في المرحلة الإجرائية بينما يكسب المستثمرون عدداً أكبر من الحالات التي تصل إلى مرحلة الأسس الموضوعية.

ويتسارع وقع إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية وبدأ يحقق نتائج ملموسة. وبدأ جيل جديد من اتفاقيات الاستثمار في الظهور. ويؤثر إطار سياسات الأونكتاد الاستثمارية وخريطة طريق إصلاحه لاتفاقيات الاستثمار الدولية في تشكيل أنشطة الإصلاح الرئيسية على جميع مستويات صنع القرار. وقد استخدم ١٠٠ بلد تقريباً صكوك هذه السياسات لاستعراض شبكات اتفاتها للاستثمارات الدولية، بينما استخدمها ٦٠ بلداً تقريباً لصياغة بنود الاتفاقيات. وقد توصلت البلدان في هذه المرحلة الأولى من عملية الإصلاح إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة الإصلاح، وحددت مجالات الإصلاح وتُجَّهه، واستعرضت شبكات اتفاتها، وأعدت نماذج اتفاقيات جديدة، وبدأت التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جديدة أكثر حداثة.

وعلى الرغم من التقدم الكبير، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وتتطلب المرحلة الثانية من عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية أن تزيد البلدان تركيز اهتمامها على رصد الاتفاقيات القائمة. وخلافاً للمرحلة الأولى من عملية الإصلاح، التي تنفذ فيها معظم الأنشطة على الصعيد الوطني، تتطلب المرحلة الثانية التعاون والتنسيق بين أطراف الاتفاقيات من أجل التصدي لمخاطر النظم وعدم ترابط المجموعة الكبيرة من الاتفاقيات القديمة. ويتيح المنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٦ الفرصة لمناقشة كيفية تنفيذ عملية الإصلاح حتى تصل إلى المرحلة التالية.

تيسير الاستثمار: وجود ثغرة في السياسات وضرورة سدها. يتسم تشجيع الاستثمار وتيسيره بأهمية كبيرة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أعدت بلدان كثيرة مخططات لتشجيع الاستثمار وتيسيره على الصعيد الوطني، لكن معظم الجهود تتصل بالتعزيز (تسويق المواقع وتوفير

الحوافز) عوضاً عن التيسير (تسهيل عملية الاستثمار). ويندر وجود تدابير محددة للتيسير في إطار اتفاقات الاستثمار الدولية.

وتتيح قائمة الأونكتاد للإجراءات العالمية لتيسير الاستثمار خيارات سياسات عامة لتحسين الشفافية وتعزيز المعلومات المتاحة للمستثمرين، وتكفل اتخاذ إجراءات إدارية فعالة وتتسم بالكفاءة، وتعزز القدرة على التنوُّم في بيئة السياسات، ضمن أشياء أخرى. وتتضمن قائمة الإجراءات ١٠ مسارات عمل وأكثر من ٤٠ خياراً للسياسات. وتشمل تدابير تستطيع البلدان تنفيذها من جانب واحد، وخيارات يمكن الاسترشاد بها في مجال التعاون الدولي، أو يمكن إدراجها في اتفاقات الاستثمار الدولية.

جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات

يحمل أكثر من ٤٠ في المائة من الشركات الأجنبية المنتسبة في جميع أنحاء العالم "جنسيات" متعددة. وهي تمثل جزءاً من سلاسل ملكية معقدة وذات روابط متعددة عابرة للحدود تشمل في المتوسط ثلاث ولايات قانونية. ويتزايد الغموض الذي يكتنف جنسية ملاك تلك الشركات المنتسبة والمستثمرين فيها.

ويعزى "تعدد جنسيات الشركات المنتسبة" إلى ملكيتها لجهات أجنبية بصورة غير مباشرة، وإلى الاستثمارات العابرة للحدود من خلال بلدان ثالثة، بجانب عمليات المقايضة المتبادلة للأسهم. وتعود ملكية نحو ٣٠ في المائة من الشركات المنتسبة بصورة غير مباشرة إلى جهات أجنبية من خلال كيانات محلية؛ ويحدث ذلك من خلال كيانات وسيطة في بلدان ثالثة في ما يتعلق بأكثر من ١٠ في المائة منها؛ وتؤول ملكية حوالي ١ في المائة منها إلى كيانات محلية في نهاية المطاف. وتنتشر هذه الأنواع من الشركات المنتسبة بدرجة أكبر في أوساط المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة: حيث تكون لدى نسبة ٦٠ في المائة من أفرعها المنتسبة روابط ملكية متعددة الأطراف عبر الحدود مع الشركات الأم.

ويزداد تعقيد هياكل الملكية الداخلية للمؤسسات ذات الجنسيات المتعددة بصورة طردية مع تزايد حجم المؤسسة المعنية. وتملك أكبر ١٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات على مؤشر الأونكتاد لروابط الملكية العابرة للحدود، في المتوسط، أكثر من ٥٠٠ شركة منتسبة، منتشرة على نطاق ٥٠ بلداً أو أكثر. ويشتمل التسلسل الهرمي لهياكل ملكيتها على ٧ مستويات (أي أن روابط ملكية

الشركات المنتسبة إليها قادرة على عبور حدود ٦ بلدان)، وتتبع لها عادة قرابة ٢٠ شركة قابضة تملك شركات منتسبة على نطاق عدد من الولايات القانونية، وزهاء ٧٠ كياناً في محاور استثمار خارجية.

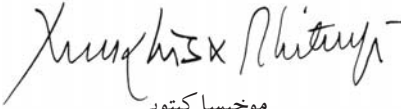
وتنتشر الأنظمة المتعلقة بالملكية الأجنبية للشركات على نطاق واسع: وتفرض نسبة ٨٠ في المائة من البلدان قيوداً على ملكية الأجانب لأغلبية الأسهم في صناعة واحدة على الأقل. وينحو الاتجاه السائد في مجال التدابير المتعلقة بالملكية إلى تحريرها بطرائق تشمل رفع القيود وزيادة الحصص المسموح بها للجهات الأجنبية في ملكية الأسهم، أو تيسير الحصول على التراخيص وتبسيط إجراءات دخول المستثمرين الأجانب. ومع ذلك، توجد حتى الآن قيود كثيرة على الملكية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

نشأت عن عدم وضوح جنسية المستثمرين صعوبات أكثر في مجال تطبيق الأنظمة واللوائح على الملكية الأجنبية. وطوّرت صناعات السياسات في بعض البلدان نطاقاً من الآليات لكفالة فعالية القوانين المتعلقة بالملكية الأجنبية، بما في ذلك مكافحة القوانين الصورية، ووضعوا قواعد عامة لمكافحة إساءة الاستخدام بغية منع السيطرة الأجنبية، وشروطاً للإفصاح.

قد تؤدي هياكل الملكية غير المباشرة والشركات الصورية إلى توسع كبير في نطاق فعالية اتفاقات الاستثمار الدولية. وتقدم زهاء ثلث طلبات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول كيانات تؤول ملكيتها إلى شركات رئيسية في بلدان ثالثة (أي ليست طرفاً في الاتفاقيات التي تستند إليها المطالبات). وتحاول بعض اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة التصدي للتحديات التي تشكلها هياكل الملكية المعقدة من خلال وضع تعريفات أشد تقييداً وإدخال بنود بشأن الحرمان من الفوائد واشترط أن يكون النشاط التجاري كبيراً، لكن الغالبية العظمى من الاتفاقيات القائمة لا تتضمن مثل هذه الأدوات.

وينبغي أن يكون صناعات السياسات على دراية بالتأثير الناتج بحكم الواقع عن تعدد الأطراف بسبب تعقيدات ملكية اتفاقات الاستثمار الدولية. وعلى سبيل المثال، تؤول الملكية النهائية لقرابة ثلث الشركات الأجنبية المنتسبة في مناطق الاتفاقيات الرئيسية الإقليمية الكبرى، مثل اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، والتي قد تبدو منحصرة داخل الإقليم المعني في ظاهرها، إلى شركات أم خارج مناطق الاتفاقيات، مما يثير التساؤلات بشأن المستفيدين الحقيقيين من هذه الاتفاقيات والمفاوضات بشأنها. وينبغي أن يهدف صناعات السياسات إلى استبعاد عدم اليقين بشأن نطاق تغطية نظام الاستثمار الدولي لدى الدول والمستثمرين معاً.

وتعني إعادة النظر في سياسات الاستثمار القائمة على الملكية الحفاظ على فعالية قواعد الملكية والنظر في مسألة إيجاد بدائل. ويتعين على صناعات السياسات من ناحية، اختبار مدى مناسبة قواعد الملكية للغرض منها بالمقارنة إلى الآليات المتاحة في مجالات السياسات ذات الصلة بالاستثمار، مثل السياسات المتعلقة بالمنافسة والضرائب والتنمية الصناعية. ومن ناحية أخرى، يستطيع صناعات السياسات تعزيز تقييم سلاسل الملكية والملكية النهائية وتحسين شروط الإفصاح عن المعلومات. ويتعين أن يدركوا مع ذلك حجم العبء الإداري الذي تتحمله المؤسسات العامة والمستثمرون نتيجة ذلك. ومن المهم بصفة عامة إيجاد توازن بين التحرير والرقابة عند العمل على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة.



موخيسا كيتوي

الأمين العام للأونكتاد

المحتويات

iiiتوطئة
ivشكر وتقدير
viiالرسائل الرئيسية
1لمحة عامة
1اتجاهات الاستثمار العالمية
13اتجاهات الاستثمار الإقليمية
22اتجاهات سياسات الاستثمار
30جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات

لمحة عامة

اتجاهات الاستثمار العالمية

انتعاش ملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنسبة ٣٨ في المائة ووصلت إلى ١ ٧٦٢ بليون دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (الشكل ١). وكان تصاعد عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود، التي بلغت قيمتها ٧٢١ بليون دولار، مقابل ٤٣٢ بليوناً في عام ٢٠١٤، هو العامل الرئيسي وراء ذلك الانتعاش العالمي. وشكّلت إعادة هيكلة المؤسسات، بما في ذلك ظاهرة انعكاس الضرائب، جزءاً من القوة الدافعة لعمليات الاستحواذ المذكورة. ويعني التغاضي عن هذه العمليات ذات النطاق الواسع لإعادة هيكلة الشركات، ضمناً، حدوث زيادة أقل في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في حدود ١٥ في المائة. ولا تزال قيمة الاستثمارات التأسيسية المعلن عنها عالية، حيث بلغت ٧٦٦ بليون دولار.

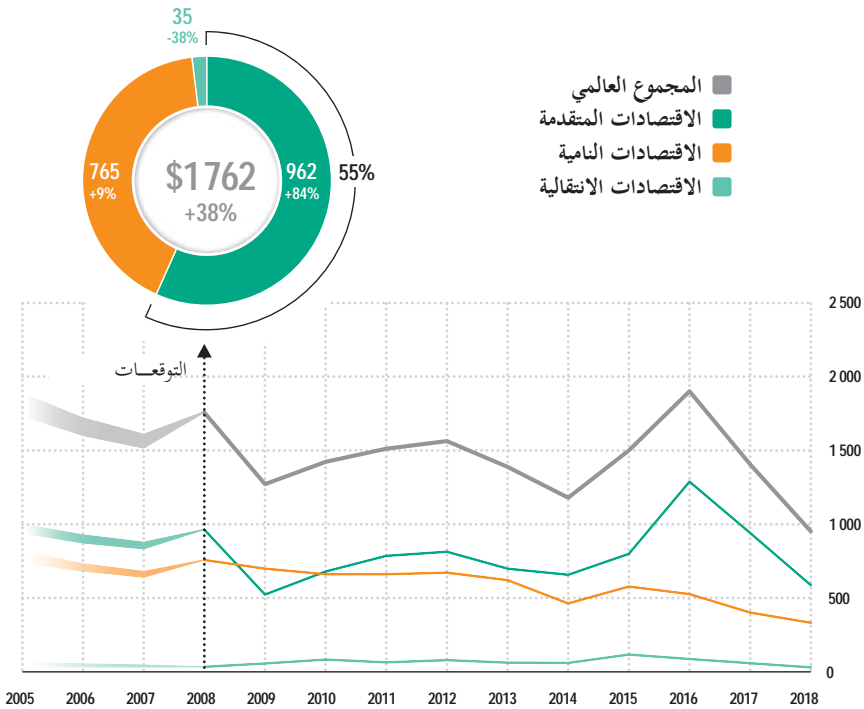
ازدهار عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود يؤدي إلى ترجيح كفة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الاقتصادات المتقدمة

تضاعفت التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة تقريباً، حيث ارتفعت من ٥٢٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٩٦٢ بليوناً (زيادة قدرها ٨٤ في المائة). وسجّلت في أوروبا معدلات نمو عالية في التدفقات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ضعفين تقريباً، لكنه انطلق من مستوى منخفض بشكل غير مسبوق في عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك قفزت حصة الاقتصادات المتقدمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من ٤١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٥ (الشكل ١)، وانعكس بذلك الاتجاه الذي كان سائداً على مدى

خمس سنوات وكانت فيه مناطق الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة تطور هي المتلقي الرئيسي للتدفقات على الصعيد العالمي.

التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر مصنفة حسب المجموعة الاقتصادية، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، والتوقعات، للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ (ببلايين الدولارات والنسبة المئوية)

الشكل ١-



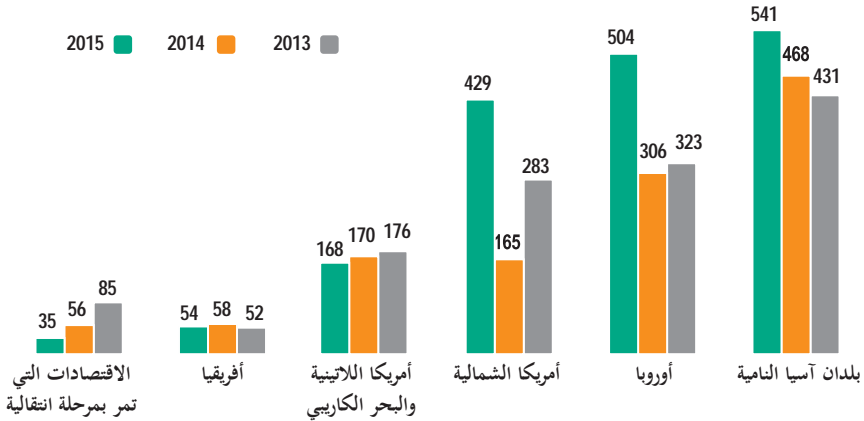
المصدر: © قاعدة الأونكتاد لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات متعددة الجنسيات
(www.unctad.org/fdistatistics).

ويعزى جزء كبير من هذا التحول نحو الاقتصادات المتقدمة إلى أنشطة الدمج والتملك العابرة للحدود، التي سجلت قيمتها زيادة بنسبة ٦٧ في المائة، حيث ارتفعت إلى ٧٢١ بليون دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٧. وبرزت هذه الأنشطة بوجه خاص في الولايات المتحدة،

حيث ارتفع صافي المبيعات من ١٧ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٢٩٩ بليون دولار. وارتفع معدل الصفقات في أوروبا بشكل ملحوظ أيضاً (زيادة قدرها ٣٦ في المائة). ومع أن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود قد يسهم في حدوث استثمارات منتجة، فإن عدداً من الصفقات المبرمة في عام ٢٠١٥ قد يعزى إلى إعادة هيكلة الشركات، بما في ذلك ظاهرة انعكاس الضرائب. ولوحظ هذا الاتجاه بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث عقدت عدة صفقات ضخمة بغرض نقل المقر الضريبي لبعض المؤسسات متعددة الجنسيات إلى ولايات قضائية تفرض على الشركات معدلات ضريبة أقل، ولا تفرض ضرائب على الأرباح العالمية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصنفة حسب المنطقة، ٢٠١٣-٢٠١٥ (ببلايين الدولارات)

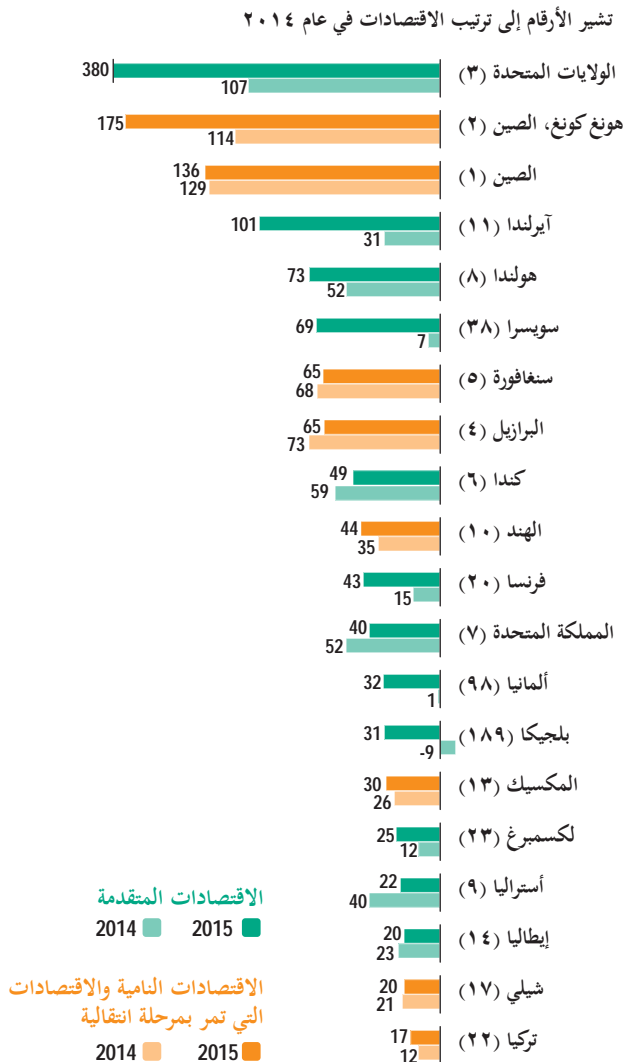
الشكل ٢-



المصدر: © قاعدة بيانات الأونكتاد للاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات متعددة الجنسيات (www.unctad.org/fdistatistics).

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية، باستثناء المراكز المالية في منطقة البحر الكاريبي، إلى مستوى قياسي جديد، حيث بلغت ٧٦٥ بليون دولار (زيادة قدرها ٩ في المائة). ولا تزال منطقة بلدان آسيا النامية تتصدر قائمة المناطق المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، بتدفقات تفوق نصف تريليون دولار (الشكل ٢). ولا تزال الاقتصادات النامية تشكل نصف البلدان العشر المتلقية لأعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل ٣).

الشكل ٣- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل، أكبر ٢٠ اقتصاداً مضيفاً في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (ببلايين الدولارات)



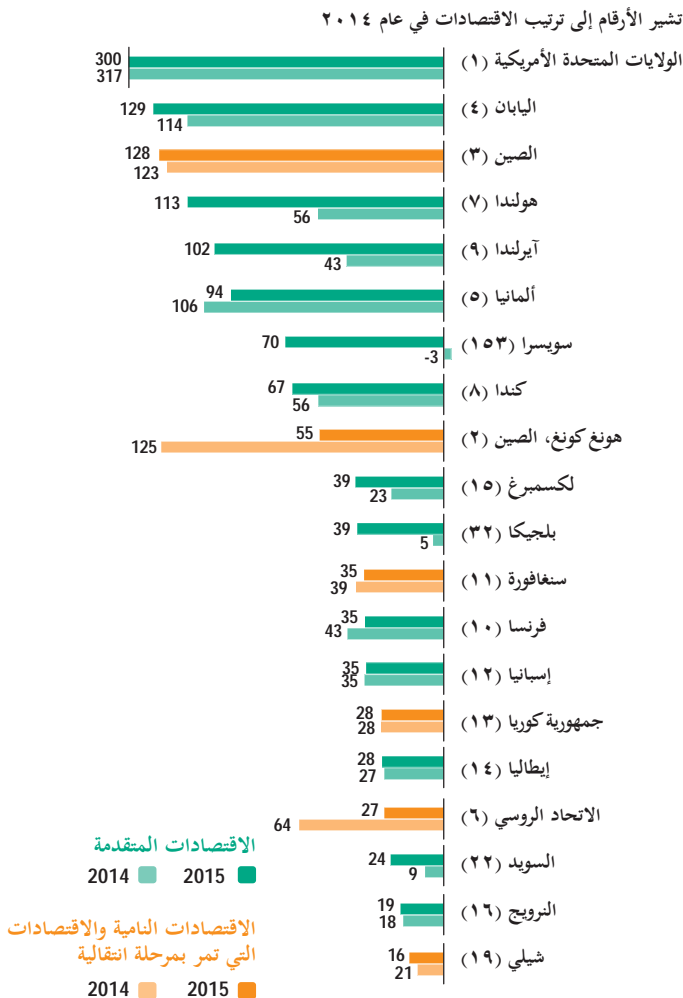
المصدر: قاعدة الأونكتاد لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات متعددة الجنسيات
 © (www.unctad.org/fdistatistics).

تزعم الاقتصادات المتقدمة أيضاً حركة انتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج

ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٣٣ في المائة، ووصلت إلى ١,١ تريليون دولار، بعد أن تراجعت على مدى ثلاث سنوات. ونتيجة لذلك، استأثرت البلدان المتقدمة بنسبة ٧٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٦١ في المائة في عام ٢٠١٤. وشكّلت هذه الزيادة بنسبة ١١ في المائة نقطة النهاية لتراجع التدفقات الذي استمر بلا انقطاع تقريباً منذ عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من هذه الزيادة، ظل مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاقتصادات المتقدمة أقل بنسبة ٤٠ في المائة عن مستوى القمة التي وصل إليها في عام ٢٠٠٧. وأصبحت أوروبا أكبر منطقة استثمار في العالم في عام ٢٠١٥، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ٥٧٦ بليون دولار. وفي المقابل، ظل مستوى الاستثمار الأجنبي للمؤسسات متعددة الجنسيات في أمريكا الشمالية دون تغيير، حيث قابل الزيادة الكبيرة في كندا انخفاض في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المستثمرين في العالم، وتليها اليابان (الشكل ٤).

وفي الجهة المقابلة، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم مناطق الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتضمنت العوامل التي أسهمت في ذلك الانخفاض مزيجاً من التحديات، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية وتدني قيمة العملات الوطنية ومخاطر البيئة السياسية. وعلى خلفية هذا الاتجاه العام لهبوط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية شكلت الصين حالة استثنائية ملحوظة: حيث ظل الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها على مستوى المرتفع، وازداد من ١٢٣ إلى ١٢٨ بليون دولار، وحافظت نتيجة لذلك على مستوىها في المرتبة الثالثة من بين أكبر المستثمرين في العالم.

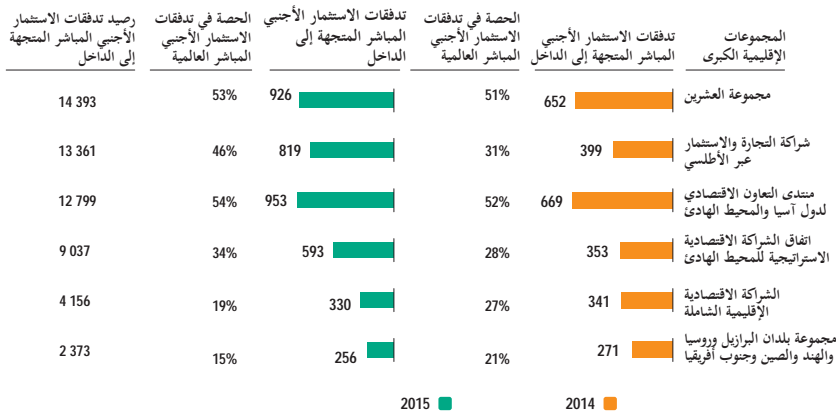
الشكل ٤- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج، أكبر ٢٠ اقتصاداً مصدراً في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ (ببلايين الدولارات)



استثمار المجموعات أو المبادرات الاقتصادية الكبرى بحصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

تستأثر مجموعة العشرين، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة لبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا بحصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية (الشكل ٥). وباستثناء مجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا، توجد مستويات عالية من أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في داخل المجموعات الاقتصادية، بما يعادل ٣٠ في المائة إلى ٦٣ في المائة تقريباً من حجم التدفقات المتجهة إليها. على الرغم من تفاوت التأثير الفعلي لأنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات المتداخلة، يتوقع معظم المديرين التنفيذيين للمؤسسات متعددة الجنسيات ظهور مجموعات اقتصادية كبرى، وأن يكون لها تأثير على القرارات الاستثمارية لشركاتهم خلال السنوات القليلة المقبلة.

الشكل ٥- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نخبة من المجموعات الكبرى، ٢٠١٤ و٢٠١٥ (ببلايين الدولارات والنسبة المئوية)



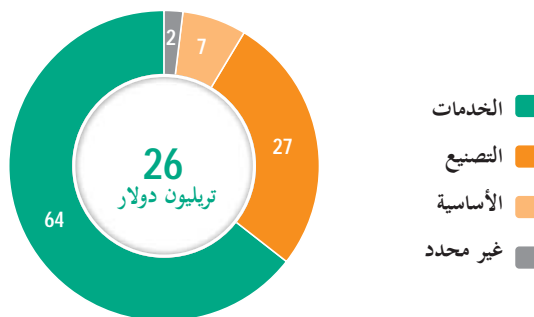
المصادر: قاعدة بيانات الأونكتاد للاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات متعددة الجنسيات © (www.unctad.org/fdistatistics).

ملحوظة: حسب ترتيب عام ٢٠١٥ التنانلي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر. مجموعة العشرين تعني فقط البلدان التسعة عشر الأعضاء في المجموعة (باستثناء الاتحاد الأوروبي)؛ شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ؛ اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ؛ الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة؛ مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي وارتفاعه في قطاع التصنيع

وصلت مبيعات عمليات الدمج والتملك عبر الحدود في مجال التصنيع أعلى مستوى في تاريخها من حيث القيمة المطلقة (٣٨٨ بليون دولار في عام ٢٠١٥)، متجاوزة الرقم القياسي السابق المسجل في عام ٢٠٠٧. وارتفعت بذلك حصة قطاع التصنيع فيها إلى أكثر من ٥٠ في المائة، في عام ٢٠١٥. وبالمقابل، أصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي بركود في أسعار السلع الأساسية، مما أدى ليس فقط إلى تخفيضات في نفقات رأس المال المقررة، بل وإلى هبوط حاد في إعادة استثمار العائدات. وعلى الصعيد العالمي، أثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية على المبلغ الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة في البلدان النامية. وفي عام ٢٠١٤، استحوذ قطاع الخدمات على ٦٤ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي (الشكل ٦).

الشكل ٦- الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل، مصنفًا حسب القطاع، ٢٠١٤ (بتريليونات الدولارات والنسبة المئوية)



المصدر: © قاعدة بيانات الأونكتاد للاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات متعددة الجنسيات (www.unctad.org/fdistatistics).

ولا تزال تدفقات الاستثمار من خلال محاور التمويل الخارجية كبيرة

وتراجعت تدفقات الاستثمار إلى محاور التمويل الخارجية - بما فيها الكيانات ذات الأغراض الخاصة والمراكز المالية الخارجية، في عام ٢٠١٥، لكنها لا تزال مرتفعة (لم تدرج هذه التدفقات في إحصاءات الأونكتاد للاستثمار الأجنبي المباشر).

وإزداد بشكل حاد حجم التدفقات الفصلية من خلال الكيانات ذات الأغراض الخاصة مقارنة بعام ٢٠١٤، حتى وصلت إلى مستوياتها المسجلة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأدت التقلبات الكبيرة، متمثلة في تحول التدفقات بعيداً عن الاستثمارات الكبيرة الصافية في الأشهر التسعة الأولى من العام، ثم التصفيات الحادة للاستثمارات الصافية في الأشهر الثلاثة الأخيرة، إلى تقلص مجموع التدفقات السنوي، الذي انخفض إلى ٢٢١ بليون دولار. ويقدر أن حجم التدفقات الاستثمارية إلى المراكز المالية الخارجية قد انخفض إلى ٧٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥، متراجعاً عن ذروته غير المعهودة، البالغ قدرها ١٣٢ بليون دولار، التي وصل إليها في عام ٢٠١٣. وتشمل تلك التقلبات التدفقات المتزايدة من المؤسسات متعددة الجنسيات التي توجد مقرها في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تتخذ أحياناً شكل تدفقات ثنائية الاتجاه وتدفقات عابرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وظلت نسبة الدخل من الاستثمارات المسجلة في ولايات قانونية ذات ضرائب منخفضة، خارج الحدود في كثير من الأحيان، مرتفعة على الرغم من تباطؤ التدفقات المالية الخارجية. ويعتبر انقطاع الاتصال بين مواقع إدرار الدخل ومواقع الاستثمار المنتج، الذي يسبب خسائر مالية كبيرة، من الشواغل الرئيسية لصنّاع السياسات.

ويبرز استمرار التدفقات المالية الموجهة من خلال محاور التمويل الخارجية والخسائر المالية المحتملة بسبب انقطاع الاتصال بين مواقع إدرار الدخل ومواقع الاستثمار المنتج الضرورة الملحة لإيجاد مزيد من الترابط بين السياسات الضريبية والاستثمارية على المستوى العالمي. وتخضع نظم الاستثمار الدولية والسياسات الضريبية معاً لعمليات إصلاح منفصلة. ومن شأن تحسين إدارة علاقتها التبادلية أن يساعد على تعزيز تماسكها وتعاضدها. واقترح الأونكتاد مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن سياسات ضريبية واستثمارية دولية مترابطة (تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٥).

استمرار الإنتاج في التوسيع على الصعيد الدولي

بلغ حجم عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة ٧٩,٥ مليون شخص (الجدول ١). ومع ذلك تدهورت عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصادات المضيفة، وانخفضت من ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٥.

الجدول ١- مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج على الصعيد الدولي، لعام ٢٠١٥ وسنوات مختارة

القيمة بالأسعار الجارية (ببلايين الدولارات)

البند	٢٠٠٧-٢٠٠٥			١٩٩٠	
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣ (متوسط ما قبل الأزمة)		
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل	١ ٧٦٢	١ ٢٧٧	١ ٤٢٧	١ ٤١٨	٢٠٧
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج	١ ٤٧٤	١ ٣١٨	١ ٣١١	١ ٤٤٥	٢٤٢
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل	٢٤ ٩٨٣	٢٥ ١١٣	٢٤ ٥٣٣	١٤ ٥٠٠	٢ ٠٧٧
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج	٢٥ ٠٤٥	٢٤ ٨١٠	٢٤ ٦٦٥	١٥ ١٠٤	٢ ٠٩١
عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل	١ ٤٠٤	١ ٥٩٥	١ ٥٢٦	١ ٠٢٥	٧٥
معامل عائدات التنمية الاقتصادية المتجهة إلى الداخل	٦,٠	٦,٧	٦,٥	٧,٣	٤,٤
عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج	١ ٣٥١	١ ٥٠٩	١ ٤٤٧	١ ١٠١	١٢٢
معامل عائدات التنمية الاقتصادية المتجهة إلى الخارج	٥,٦	٦,٣	٦,١	٧,٥	٥,٩
عمليات الدمج والتملك عبر الحدود	٧٢١	٤٣٢	٢٦٣	٧٢٩	٩٨
مبيعات الشركات الأجنبية المنتسبة	٣٦ ٦٦٨	٣٤ ١٤٩	٣١ ٨٦٥	٢٠ ٣٥٥	٥ ١٠١

القيمة بالأسعار الجارية (ببلايين الدولارات)

البند	٢٠٠٧-٢٠٠٥ (متوسط ما قبل الأزمة)			
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	١٩٩٠
القيمة المضافة (المنتج) للشركات الأجنبية المنتسبة	٧٩٠٣	٧٤١٩	٧٠٣٠	٤٧٢٠
مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة	١٠٥٧٧٨	١٠١٢٥٤	٩٥٦٧١	٤٠٩٢٤
صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة	٧٨٠٣	٧٦٨٨	٧٤٦٩	٤٩٧٦
عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة (بالآلاف)	٧٩٥٠٥	٧٦٨٢١	٧٢٢٣٩	٤٩٥٦٥
٢١٤٥٤				
ملحوظة				
الناتج المحلي الإجمالي	٧٣١٥٢	٧٧٨٠٧	٧٥٨٨٧	٥١٢٨٨
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٨٢٠٠	١٩٤٢٩	١٨٧٥٣	١١٨٠١
متحصلات الأتاوات ورسوم الترخيص	٢٩٩	٣١١	٢٩٨	١٧٢
صادرات البضائع والخدمات	٢٠٨٦١	٢٣٤٤١	٢٣١٥٨	١٥٠٣٤
٤١٠٧				

المصدر: © الأونكتاد.

توقع تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة في عام ٢٠١٦، مع توقع تصاعدها أيضاً في الأجل المتوسط

يتوقع أن تنخفض الاستثمارات في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، في عام ٢٠١٦، إن لم تحدث موجة أخرى من الصفقات الضخمة عبر الحدود ومن عمليات إعادة هيكلة الشركات. ويتوقع الأونكتاد أن تنقل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة، على الأرجح، في عام ٢٠١٦، الأمر الذي يعكس هشاشة الاقتصاد العالمي، وأن يستمر ضعف الطلب الكلي والنمو البطيء في بعض البلدان المصدرة للسلع الأساسية، وأن تتخذ تدابير سياسة فعالة للحد من صفقات انعكاس الضرائب. وتراجعت أرباح المؤسسات متعددة الجنسيات في عام ٢٠١٥ إلى أدنى مستوى لها منذ الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد تؤدي مخاطر البيئة السياسية والتوترات الإقليمية إلى تفاقم الركود الاقتصادي المتوقع. ويتوقع أن

تعاود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية النمو في الأجل المتوسط خلال عام ٢٠١٧، وأن تتجاوز ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٨.

وتؤكد أنشطة الدمج والتملك العابرة للحدود في أوائل عام ٢٠١٦ الانخفاض المتوقع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد سجلت قيمة الصفقات المعلنة خلال الأشهر الأربعة الأولى (بما في ذلك التصفيات) انخفاضاً بنسبة ٣٢ في المائة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥. ويعكس هذا الانخفاض الإجراءات الجديدة التي فرضتها وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية لكبح جماح ظاهرة تحرب الشركات من الضرائب، وقد أسفرت تلك الإجراءات بالفعل عن إلغاء اندماج بقيمة ١٦٠ بليون دولار لشركة فايزر للأدوية (الولايات المتحدة الأمريكية) مع شركة أليبرغن العامة المحدودة التي يوجد مقرها في آيرلندا.

وكشفت الدراسة الاستقصائية التي أجراها الأونكتاد في مجال الأعمال التجارية هذا العام وشملت المديرين التنفيذيين للمؤسسات متعددة الجنسيات عن انخفاض في التوقعات العامة لعام ٢٠١٦، مع توقع تحسنها خلال العامين التاليين. وعلى وجه الخصوص، تتوقع نسبة ٤٥ في المائة من الشريحة العليا للمؤسسات متعددة الجنسيات أن ينخفض إنفاقها في عام ٢٠١٦، ويقابل ذلك توقع نسبة ٣٢ في المائة منها أن يزداد إنفاقها؛ وينتظر أن ينعكس هذا الاتجاه بحلول عام ٢٠١٨، إذ تتوقع نسبة ٤٤ في المائة من هذه المؤسسات أن يزداد إنفاقها.

اتجاهات الاستثمار الإقليمية

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥ مع تباين كبير بين مجموعات البلدان والمناطق (الجدول ٢).

تدني أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى إجماع الاستثمار الأجنبي المباشر عن التوجه إلى أفريقيا

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إلى ٥٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥، بانخفاض قدره ٧ في المائة عن العام السابق. وعززت التدفقات النشطة المتجهة إلى مصر الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال أفريقيا حيث ارتفع بنسبة ٩ في المائة ليصل إلى ١٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وقابل ذلك انخفاض في التدفقات إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى تراجع التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة ١٨ في المائة لتصل إلى ٩,٩ بليون دولار، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وسط أفريقيا بنسبة ٣٦ في المائة لتصل إلى ٥,٨ بليون دولار، نظراً إلى التراجع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية الغنيتين بالسلع الأساسية. وحصلت منطقة شرق أفريقيا على ٧,٨ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، بانخفاض قدره ٢ في المائة من عام ٢٠١٤. بيد أن التدفقات إلى كينيا وصلت إلى مستوى قياسي قدره ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥، في ضوء تجمد اهتمام المستثمرين وازدياد ثقتهم في مناخ الأعمال السائد في البلد وازدهار السوق الاستهلاكية المحلية. وفي جنوب أفريقيا، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢ في المائة لتصل إلى ١٧,٩ بليون دولار، ونتج ذلك بشكل رئيسي عن تسجيل رقم قياسي في التدفقات إلى أنغولا قدره ٨,٧ بليون دولار، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى القروض المتبادلة بين الشركات. ودفعت عوامل الأداء الاقتصادي الذي تعوزه الحيوية وانخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع تكاليف الكهرباء الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب أفريقيا إلى أسفل، حيث بلغ ١,٨ بليون دولار، وهو أدنى مستوى له في ١٠ سنوات.

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أفريقيا بنسبة ٢٥ في المائة لتصل إلى ١١,٣ بليون دولار. وحقق المستثمرون من أنغولا وجنوب أفريقيا ونيجيريا استثماراتهم في الخارج بسبب عوامل مختلفة مثل انخفاض أسعار السلع وتراجع الطلب من الشركاء التجاريين الرئيسيين وانخفاض قيمة العملات الوطنية.

ويتوقع أن تعود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا إلى طريق النمو في عام ٢٠١٦، وأن ترتفع إلى ما يتراوح بين ٥٥ و ٦٠ بليون دولار. وقد بدت هذه الزيادة واضحة بالفعل في المشاريع الجديدة التي أعلن عنها في الربع الأول من عام ٢٠١٦، وبخاصة في شمال أفريقيا. بيد أنها ازدادت أيضاً في إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وموزامبيق. ويتوقع صعودها في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا اللتين تسمحان الآن بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات المدرجة في سوقيهما للأوراق المالية. وعلاوة على ذلك، من شأن خصخصة أصول إنتاج السلع المملوكة للدولة في بلدان مثل الجزائر وزامبيا أن تعطي أيضاً دفعة للتدفقات.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مصنفة حسب المنطقة، ٢٠١٣-٢٠١٥

(ببلايين الدولارات والنسبة المئوية)

الجدول ٢-

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل		
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
العالم	١٤٢٧	١٢٧٧	١٧٦٢	١٤٢٧	١٢٧٧	١٧٦٢
الاقتصادات المتقدمة	٦٨٠	٥٢٢	٩٦٢	٦٨٠	٥٢٢	٩٦٢
أوروبا	٣٢٣	٣٠٦	٥٠٤	٣٢٣	٣٠٦	٥٠٤
أمريكا الشمالية	٢٨٣	١٦٥	٤٢٩	٢٨٣	١٦٥	٤٢٩
الاقتصادات النامية	٦٦٢	٦٩٨	٧٦٥	٦٦٢	٦٩٨	٧٦٥
أفريقيا	٥٢	٥٨	٥٤	٥٢	٥٨	٥٤
آسيا	٤٣١	٤٦٨	٥٤١	٤٣١	٤٦٨	٥٤١
شرق وجنوب شرق آسيا	٣٥٠	٣٨٣	٤٤٨	٣٥٠	٣٨٣	٤٤٨
جنوب آسيا	٣٦	٤١	٥٠	٣٦	٤١	٥٠
غرب آسيا	٤٦	٤٣	٤٢	٤٦	٤٣	٤٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٧٦	١٧٠	١٦٨	١٧٦	١٧٠	١٦٨
أوقيانوسيا	٣	٢	٢	٣	٢	٢
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٨٥	٥٦	٣٥	٨٥	٥٦	٣٥

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل			المنطقة
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٨	١٤	١٤	٥٦	٥٥	٥٢	الاقتصادات ذات البنيات الضعيفة والهشة والصغيرة
٣	٥	٨	٣٥	٢٦	٢١	أقل البلدان نمواً
٤	٧	٤	٢٤	٣٠	٣٠	البلدان النامية غير الساحلية
١	٢	٣	٥	٧	٦	الدول الجزرية الصغيرة النامية
ملكرة: الحصة بالنسبة المئوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي						
٧٢,٣	٦٠,٧	٦٣,٠	٥٤,٦	٤٠,٩	٤٧,٧	الاقتصادات المتقدمة
٣٩,١	٢٣,٦	٢٤,٤	٢٨,٦	٢٤,٠	٢٢,٧	أوروبا
٢٤,٩	٢٨,٢	٢٧,٧	٢٤,٣	١٢,٩	١٩,٨	أمريكا الشمالية
٢٥,٦	٣٣,٨	٣١,٢	٤٣,٤	٥٤,٧	٤٦,٤	الاقتصادات النامية
٠,٨	١,٢	١,٢	٣,١	٤,٦	٣,٧	أفريقيا
٢٢,٥	٣٠,٢	٢٧,٤	٣٠,٧	٣٦,٦	٣٠,٢	آسيا
١٩,٩	٢٧,٧	٢٣,٨	٢٥,٤	٣٠,٠	٢٤,٥	شرق وجنوب شرق آسيا
٠,٥	٠,٩	٠,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٥	جنوب آسيا
٢,١	١,٥	٣,٤	٢,٤	٣,٤	٣,٢	غرب آسيا
٢,٢	٢,٤	٢,٥	٩,٥	١٣,٣	١٢,٣	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	أوقيانوسيا
٢,١	٥,٥	٥,٨	٢,٠	٤,٤	٥,٩	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
٠,٥	١,١	١,١	٣,٢	٤,٣	٣,٦	الاقتصادات ذات البنيات الضعيفة والهشة والصغيرة
٠,٢	٠,٤	٠,٦	٢,٠	٢,١	١,٥	أقل البلدان نمواً
٠,٢	٠,٥	٠,٣	١,٤	٢,٣	٢,١	البلدان النامية غير الساحلية
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٤	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصدر: © قاعدة الأونكتاد لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات متعددة الجنسيات
(www.unctad.org/fdistatistics).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في آسيا تسجل أرقاماً قياسية جديدة

لا تزال منطقة بلدان آسيا النامية تتصدر قائمة متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، بتدفقات قدرها ٥٤١ بليون دولار، أي زيادة بنسبة ١٦ في المائة. ونتج ذلك النمو في المقام الأول عن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات شرق وجنوب آسيا. وفي شرق آسيا، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٥ في المائة إلى ٣٢٢ بليون دولار، على نحو يعكس حدوث استثمارات كبيرة في رأس المال بالارتباط مع إعادة هيكلة الشركات في هونغ كونغ (الصين) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر النشطة إلى قطاع الخدمات في الصين. وفي جنوب شرق آسيا، قفز الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، مثل فييت نام، وميانمار، لكن قابل ذلك الارتفاع أداء باهت من جانب البلدان ذات الدخل المرتفع، بما في ذلك إندونيسيا، وسنغافورة، وماليزيا. ورفع أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في بنغلاديش، والهند التدفقات في جنوب آسيا إلى ٥٠ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٢ في المائة عن عام ٢٠١٤. وأصبحت الهند رابع أكبر متلق للاستثمار في بلدان آسيا النامية وعاشر أكبر اقتصاد في العالم. وفي غرب آسيا، عادل ارتفاع التدفقات إلى تركيا بشكل جزئي التأثير السلبي لتدني أسعار السلع الأساسية وتحديات الجغرافيا السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المنتجة للنفط، مما أدى إلى انخفاضها بشكل إجمالي إلى ٤٢ بليون دولار، أي بنسبة ٢ في المائة.

ويتوقع أن تعود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوياتها في عام ٢٠١٤، بعد القفزة التي سجلتها قيمها في عام ٢٠١٥. وتؤيد بيانات مبيعات أنشطة الدمج والتملك عبر الحدود في الربع الأول من عام ٢٠١٦ توقعات تباطؤ المشاريع الاستثمارية المعلنة في المجالات الجديدة.

وعلى الرغم من انخفاض التدفقات الخارجة من البلدان النامية في آسيا بنسبة ١٧ في المائة، إلى ٣٣٢ بليون دولار، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى خارج المنطقة في عام ٢٠١٥ ثالث أعلى من أي وقت مضى. وازداد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من عدد من الاقتصادات الآسيوية، بما في ذلك تايلند، والصين. وحافظت الصين على مركزها في الموقع الثالث بين أكبر البلدان المستثمرة على الصعيد العالمي، إذ بلغت التدفقات الخارجة منها ١٢٨ بليون دولار. وتراجعت التدفقات الخارجة من هونغ كونغ (الصين) إلى أقل من النصف، حيث بلغت ٥٥ بليون دولار، بعد ارتفاعها الحاد في عام ٢٠١٤، وذلك بسبب إعادة هيكلة بعض الشركات الكبيرة. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى خارج جنوب شرق آسيا بنسبة ١١ في المائة ووصل إلى ٦٧

بليون دولار، نتيجة انخفاض التدفقات الخارجة من سنغافورة. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الهند، أكبر المستثمرين قاطبة في جنوب آسيا، بأكثر من الثلث، متسبباً في انخفاض إجمالي التدفقات الخارجة من المنطقة بنسبة ٣٦ في المائة، إلى ٨ بلايين دولار. وبالمقابل، شهدت التدفقات الخارجة من غرب آسيا، ارتفاعاً حاداً بنسبة ٥٤ في المائة، حيث بلغت ٣١ بليون دولار، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تحول كبير في مركز الكويت - أحد كبار المستثمرين في المنطقة.

مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يظل دون تغيير

وظلت التدفقات المتجهة إلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي دون تغيير، باستثناء المراكز المالية الخارجية، وظلت عند مستوى ١٦٨ بليون دولار في عام ٢٠١٥. إلا أن مستويات الأداء تفاوتت في أميركا الوسطى والجنوبية. فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى أميركا الوسطى بنسبة ١٤ في المائة لتصل إلى ٤٢ بليون دولار، بفضل التدفقات القوية المتجهة إلى المكسيك وارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع على نطاق المنطقة دون الإقليمية. ومن جهة أخرى، تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى أميركا الجنوبية، بنسبة ٦ في المائة، إلى ١٢١ بليون دولار، مما يعكس تباطؤ الطلب المحلي وتدهور معدلات التبادل التجاري بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية. وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البرازيل، المتلقي الرئيسي في المنطقة، بنسبة ١٢ في المائة، ووصلت إلى ٦٥ بليون دولار. وأثر انخفاض أسعار السلع الأساسية أيضاً بشكل كبير على التدفقات المتجهة إلى بيرو، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وشيلي، وكولومبيا. وفي الأرجنتين، قفز الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كان ذلك بالمقارنة إلى تدفقات منخفضة بشكل غير معهود في عام ٢٠١٤.

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة بنسبة ٥ في المائة، في عام ٢٠١٥، ووصلت إلى ٣٣ بليون دولار. وفي البرازيل حدث توسع كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج بنسبة ٣٨ في المائة، مما يعكس في الغالب انخفاضاً كبيراً في الاستثمار العكسي من قبل الشركات البرازيلية المنتسبة في الخارج. وفي شيلي ارتفعت التدفقات بنسبة ٣١ في المائة، إلى ١٦ بليون دولار.

وقد يزداد بطء التدفقات المتجهة إلى المنطقة، في عام ٢٠١٦، نتيجة استمرار الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي. وشهد عام ٢٠١٥ انخفاضاً في قيمة المشاريع الجديدة المعلنة بنسبة ١٧

في المائة عن مستواها في عام ٢٠١٤، في إثر انخفاض قيمة الصناعات الاستخراجية بنسبة ٨٦ في المائة. وانخفضت أيضاً قيم المشاريع المعلنة في قطاع الخدمات. ولجهة التحسن، قد يحفز انخفاض قيمة العملة الوطنية عمليات تملك الأصول. وشهدت عمليات الدمج والتملك عبر الحدود ارتفاعاً حاداً في الربع الأول من عام ٢٠١٦، بفضل ارتفاع المبيعات في البرازيل، وشيلي، وكولومبيا.

استمرار انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في عام ٢٠١٥

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٥، ووصلت إلى ٣٥ بليون دولار. وتفاوتت مستويات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر للمجموعات الفرعية التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث ارتفعت التدفقات المتجهة لجنوب شرق أوروبا بنسبة ٦ في المائة، إلى ٤,٨ بليون دولار، نتيجة استمرار تحسن إدراك المستثمرين للمخاطر مع تحسن حالة الاقتصاد الكلي وعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة الدول المستقلة (CIS) وجورجيا بنسبة ٤٢ في المائة، إلى ٣٠ بليون دولار، تبعاً لحالة انخفاض أسعار السلع الأساسية وضعف الأسواق المحلية وتغيير الأنظمة والتأثير المباشر وغير المباشر للتدابير التقييدية/توترات الجغرافيا السياسية. وتراجعت التدفقات المتجهة إلى الاتحاد الروسي إلى ٩,٨ بليون دولار، نظراً إلى أن مصادر الاستثمار الجديدة قد نضبت تقريباً بسبب تقليص العمليات وعقد سلسلة من صفقات التصفية. كما تسببت الأزمة الاقتصادية وتغيير الأنظمة في البلد في تراجع حجم ونطاق الاستثمار الأجنبي المباشر وتقلص إعادة استثمار العائدات.

وخفضت المؤسسات متعددة الجنسيات التابعة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التدفقات الخارجة منها بأكثر من النصف. وأدت توترات الجغرافيا السياسية والتدهور الحاد في قيمة العملات والضائقة التي أصابت أسواق رأس المال إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج إلى ٣١ بليون دولار، في عام ٢٠١٥، وهو رقم شوهد آخر مرة في عام ٢٠٠٥.

ويتوقع، بعد التراجع الكبير الذي شهده عام ٢٠١٥ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، أن يحدث ارتفاع طفيف في التدفقات في عام ٢٠١٦، ما لم يحدث تصعيد في توترات البيئة السياسية في تلك المنطقة. وأعلن عدد من البلدان في رابطة

الدول المستقلة، بما فيها الاتحاد الروسي، وأوزبكستان، وكازاخستان، عن خطط كبيرة للخصخصة، من شأنها أن تفتح آفاقاً جديدة للاستثمار الأجنبي، إذا نفذت.

ارتفاع حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان المتقدمة

تضاعفت تقريباً التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات المتقدمة، حيث بلغت ٩٦٢ بليون دولار، نتيجة ازدهار مبيعات صفقات الدمج والتملك عبر الحدود. وارتفعت تدفقات المتجهة إلى أوروبا إلى ٥٠٤ بلايين دولار، أي نسبة ٢٩ في المائة من التدفقات على الصعيد العالمي. ويعزى هذا الارتفاع إلى حدوث زيادات كبيرة في آيرلندا، وسويسرا، وهولندا. ومن المتلقين الرئيسيين الآخرين ألمانيا، وفرنسا، اللتان شهدتا انتعاشاً كبيراً نأى بهما عن مستويات عام ٢٠١٤ المتدنية. وتراجعت التدفقات المتجهة إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية إلى ٤٠ بليون دولار، لكنها ما زالت من بين أكبر التدفقات في أوروبا. وفي عام ٢٠١٥، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى أمريكا الشمالية ٤٢٩ بليون دولار، متجاوزة الرقم القياسي الذي شهده عام ٢٠٠٠. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ضعفين تقريباً، لكنه انطلق من مستوى منخفض بشكل غير مسبوق في عام ٢٠١٤.

وفي عام ٢٠١٥، استثمرت المؤسسات متعددة الجنسيات التابعة للاقتصادات المتقدمة ١,١ تريليون دولار في الخارج، أي بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن العام السابق. وأصبحت أوروبا أكبر منطقة للاستثمار في العالم نتيجة الانتعاش القوي في مشتريات الدمج والتملك عبر الحدود. وظل مستوى الاستثمار الأجنبي للمؤسسات متعددة الجنسيات في أمريكا الشمالية دون تغيير، حيث قابل الزيادة الكبيرة في كندا انخفاض في الولايات المتحدة الأمريكية. وواصلت المؤسسات اليابانية متعددة الجنسيات البحث عن فرص للنمو في الخارج، حيث استثمرت أكثر من ١٠٠ بليون دولار للسنة الخامسة على التوالي.

ولا يرجح أن يظل الانتعاش الذي شهده نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٥ على ذات المستوى في عام ٢٠١٦، ما لم تحدث موجة أخرى من صفقات الاندماج والتملك وإعادة هيكلة الشركات عبر الحدود. ويرجح أن تثبط التدابير التنظيمية التي اتخذت مؤخراً عقد صفقات الدمج والتملك وإعادة هيكلة الشركات عبر الحدود بهدف التهرب من الضرائب. وبالإضافة إلى

ذلك، هبطت في نهاية عام ٢٠١٥، وتيرة زخم النمو الاقتصادي الذي لوحظ في بعض الاقتصادات المتقدمة الكبيرة.

استمرار تركُّز الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات ذات البنيات الضعيفة والمعرّضة للمخاطر في قطاع الصناعات الاستخراجية

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى **أقل البلدان نمواً** بنسبة ٣٣ في المائة، ووصلت مستوى قياسياً قدره ٣٥ بليون دولار. وفي آسيا، عزّزت آفاق تعميق التكامل الاقتصادي في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. وسحّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى بنغلاديش رقماً قياسياً. وأصبحت الشركات المنتسبة إلى الصين أكبر مالك لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة أقل البلدان نمواً، وتقدّمت على الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتوقع أن تنخفض في عام ٢٠١٦ التدفقات المتجهة إلى أقل البلدان نمواً في مجملها، على نحو يعكس استمرار ركود الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد كبير من الاقتصادات الأفريقية التي تعتمد بقدر كبير على الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يرجح أن تشهد بعض البلدان المثقلية للتدفقات الرئيسية في المجموعة، مثل إثيوبيا، وبنغلاديش، وميانمار، زيادة في التدفقات المتجهة إليها في ٢٠١٦.

وفي **البلدان النامية غير الساحلية**، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الرابع على التوالي ووصلت إلى ٢٤,٥ بليون دولار، بانخفاض قدره ١٨ في المائة. ويعزى ذلك التراجع إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وبخاصة كازاخستان التي انخفضت التدفقات فيها إلى النصف. وانخفضت أيضاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى المجموعة الفرعية الأفريقية، بينما ارتفعت التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات النامية غير الساحلية الآسيوية بأكثر من الربع. وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية، تتزايد مشاركة الشركات الآسيوية المملوكة للدولة في القطاع الأولي بمنطقة وسط آسيا. وتتزايد الحصة المملوكة للمستثمرين من البلدان النامية، وبخاصة الصين، في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان النامية غير الساحلية، على غرار ما تفعله في اقتصادات أقل البلدان نمواً.

ويتضح من استطلاع المستقبل أن ارتفاع قيمة الاستثمارات المعلنة في المجالات الجديدة في البلدان النامية غير الساحلية تدعو إلى للتفاؤل. ويتوقع ازدياد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المتجهة إلى البلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما المجموعة الفرعية للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، إذا نفذت خطط التخصيص الكبيرة.

وأنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى *الدول الجزرية الصغيرة النامية* بنسبة ٣٢ في المائة، إلى ٤,٨ بليون دولار، وهو أدنى مستوى لها خلال خمس سنوات. وساهم انخفاض الاستثمار من قبل شركات الطاقة في انكماش التدفقات المتجهة إلى ترينيداد وتوباغو، وهي أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المجموعة. وفي أفريقيا، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى موريشيوس بنسبة ٥٠ في المائة، بينما كان الانخفاض يسيراً في التدفقات المتجهة إلى ملديف وفيجي، في آسيا وأوقيانوسيا. وتتكون غالبية المستثمرين العشر الأوائل في اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

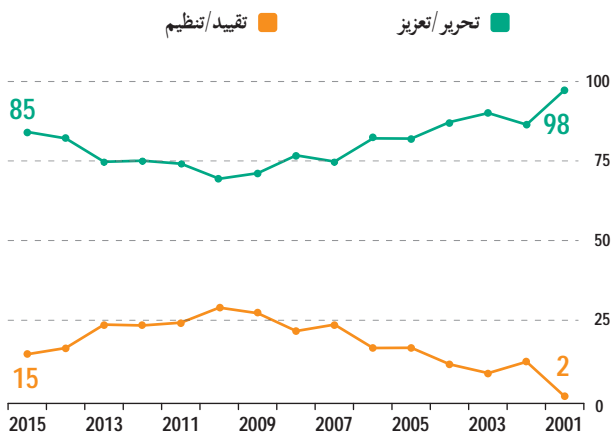
ولا تزال آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الجزرية الصغيرة النامية متدنية، نظراً لعدم وجود استثمارات كبيرة في قطاعي الصناعات الاستخراجية والبناء والتشييد. ويمكن بسهولة تغيير هذا الوضع بشكل جذري عن طريق عملية استثمار واحدة، في مشروع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال أو مجمع إنتاجي، على سبيل المثال.

اتجاهات سياسات الاستثمار

استمرار توجه سياسات الاستثمار الوطنية إلى تحرير الاستثمار وتعزيزه

يتضح من بيانات الأونكتاد في عام ٢٠١٥، أن ٤٦ بلداً ونظماً اقتصادياً اعتمدوا ما لا يقل عن ٩٦ تدبيراً سياسياً مؤثراً على الاستثمار الأجنبي. ويتعلق ٧١ تدبيراً منها بتحرير الاستثمار وتشجيعه، بينما أدخلت بموجب ١٣ تدبيراً قيوداً أو أنظمة جديدة تتعلق بالاستثمار (تعتبر التدابير الاثني عشرة المتبقية ذات طبيعة محايدة). وشكلت تدابير التحرير وتعزيز نسبة ٨٥ في المائة من التغيرات التي طرأت على السياسات الاستثمارية، أي أعلى من متوسط السنوات الخمس الماضية (٢٠١٠-٢٠١٤) (الشكل ٧).

الشكل ٧- التغييرات في سياسات الاستثمار الوطني، ٢٠١٥-٢٠٠١ (نسبة مئوية)



المصدر: © الأونكتاد، قاعدة بيانات رصد سياسات الاستثمار.

وقد حققت القيود المفروضة على دخول الاستثمار الأجنبي أو رفعت عن مجموعة واسعة من الصناعات (مثل الطيران والخدمات المالية والتعدين والعقارات). وطبق بعض البلدان سياسات

للخصخصة، وبخاصة في قطاعات الهياكل الأساسية. وحسنت بلدان أخرى إجراءات منح التراخيص التجارية، وأنشأت مناطق اقتصادية خاصة أو قدمت أشكالاً أخرى من حوافز الاستثمار. وتجدر الإشارة أيضاً إلى اعتماد أو تنقيح قوانين للاستثمار في بعض البلدان الأفريقية بصفة رئيسية. وجسدت القيود أو اللوائح التي اعتمدت حديثاً بشأن عمليات الاستثمار، الشواغل المتعلقة بالملكية الأجنبية في مجال الصناعات الاستراتيجية أو الأراضي الزراعية، بصفة رئيسية. وهناك اتجاه نحو تشديد إجراءات فرز طلبات الاستثمار في هذه القطاعات.

تزايد دمج اعتبارات الأمن الوطني في سياسات الاستثمار؛ التي تغطي في كثير من الأحيان المصالح الاقتصادية الوطنية الأوسع نطاقاً

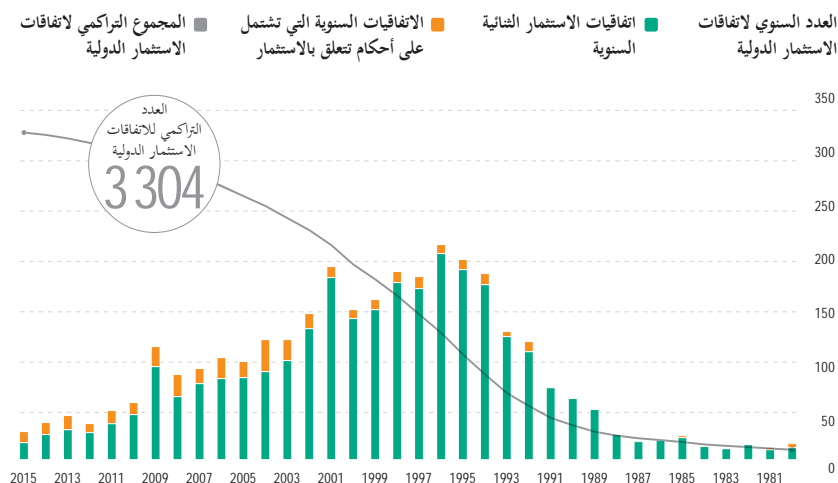
ازدادت في السنوات الأخيرة أهمية اعتبارات الأمن القومي في مجال سياسات الاستثمار. وازداد عدد البلدان التي اعتمدت تشريعات في هذا المجال أو أعادت النظر في المشاريع الاستثمارية الأجنبية لأسباب تتعلق بالأمن الوطني. وتؤثر هذه المسألة على السياسات من عدة نواحٍ. أولاً، تستخدم الدول مفاهيم مختلفة للأمن الوطني، تتراوح بين تعريفه على نطاق ضيق نسبياً وبين اعتماد تفسيرات أوسع يمتد بموجبها نطاق إجراءات استعراض عمليات الاستثمار ليشمل البنيات التحتية الحيوية والصناعات الاستراتيجية و/أو اعتبارات المصلحة الوطنية. ثانياً، تتبّع البلدان مُجماً مختلفة عند فرض القيود على الاستثمار الأجنبي في ضوء اعتبارات الأمن الوطني، وتتراوح تلك النهج بين فرض قيود رسمية في قطاعات محددة وبين استخدام آليات استعراض معقدة تمنح هيئات الاستعراض سلطات تقديرية واسعة. ثالثاً، قد تختلف إجراءات الاستعراض بقدر كبير في ما يتعلق بمتطلبات كشف المستثمرين الأجانب عن المعلومات. ويتعين تحقيق التوازن بين المساحة التي تطبق فيها الحكومات الأنظمة الأمنية الوطنية وبين ضرورة أن تكون الإجراءات شفافة وقابلة للتنبؤ في نظر المستثمرين.

استمرار توسع عالم اتفاقات الاستثمار الدولية

توسع عالم اتفاقات الاستثمار الدولية في إثر إضافة ٣١ اتفاقاً دولياً جديداً للاستثمار، في هيئة ٢٠ اتفاقية استثمار ثنائية، و ١١ اتفاقية تشمل على أحكام تتعلق بالاستثمار، ليصل عدد الاتفاقات إلى ٣٣٠٤ ٣ اتفاقات بنهاية العام (٢٩٤٦ ٢ اتفاقية استثمار ثنائية و ٣٥٨٨ اتفاقية تشمل على أحكام تتعلق بالاستثمار) (الشكل ٨). وعلى الرغم من استمرار انخفاض العدد السنوي للاتفاقات الجديدة، فإن بعضها يضم عدداً كبيراً من الأطراف ويشكل ثقلًا اقتصادياً وسياسياً

كبيراً. وتختلف نماذج الاتفاقيات التي تصاغ وفقها اتفاقات الاستثمار الدولية الحديثة، وكثيراً ما تظل الاتفاقيات الثنائية القائمة نافذة في إطار الاتفاقات الإقليمية مما يزيد عوامل التعقيد.

الشكل ٨- الاتجاهات الملاحظة في اتفاقات الاستثمار الدولية التي وقعت خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٥



وكانت الدول الأكثر نشاطاً في إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية في عام ٢٠١٥، هي البرازيل، ولديها ستة اتفاقات، واليابان وجمهورية كوريا ولدى كل منهما أربعة اتفاقات، والصين، ولديها ثلاثة اتفاقات. وتتبع البرازيل نمواً جديداً تجاه اتفاقات الاستثمار الثنائية، مع التركيز على تشجيع الاستثمار وتيسيره، وتجاه منع المنازعات وإيجاد بدائل للتحكيم. ولديها ستة اتفاقات، واليابان وجمهورية كوريا ولدى كل منهما أربعة اتفاقات، والصين، ولديها ثلاثة اتفاقات. وتتبع البرازيل نمواً جديداً تجاه اتفاقات الاستثمار الثنائية، مع التركيز على تشجيع الاستثمار وتيسيره، وتجاه منع المنازعات وإيجاد بدائل للتحكيم.

وشهدت الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٦ إبرام تسعة اتفاقات استثمار دولية جديدة (سبع اتفاقيات استثمار ثنائية واتفاقيتان تشتملان على أحكام بشأن الاستثمار)، بما في

ذلك شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، التي تضم ١٢ بلداً. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٦، كان زهاء ١٥٠ بلداً واقتصاداً منهمكين في التفاوض بشأن ٥٧ اتفاقاً دولياً جديداً للاستثمار على الأقل (تشمل اتفاقيات مناطق ضخمة، مثل شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، وشركات اقتصادية إقليمية شاملة).

وفي الوقت نفسه، إنهاء بعض البلدان اتفاقات الاستثمار الدولية في ٢٠١٥. بيد أنه جرت العادة على أن تظل مشاريع الاستثمار التي تنفذ قبل إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية تحت الحماية، بحكم شروط استمرار نفاذ العقد، لفترات تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة، رهناً بالأحكام ذات الصلة في تلك الاتفاقات وبشروط إنهاء العقد المعني.

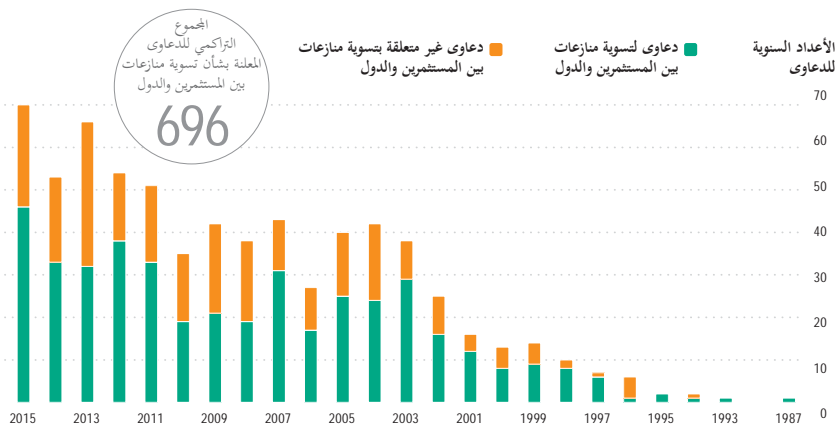
تسجيل رقم قياسي في عدد الحالات الجديدة لتسوية المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والدول على أساس الاتفاقيات، مع استمرار حدوث نسبة كبيرة منها في الدول المتقدمة

شهد عام ٢٠١٥ نشوء ٧٠ حالة معلنة لمنازعات بين المستثمرين والدول عملاً بأحكام اتفاقات استثمار دولية، وهو أعلى عدد من الدعاوى يرفع في عام واحد على الإطلاق (الشكل ٩). ونظراً إلى إمكانية الحفاظ على سرية حالات التحكيم في ظل ظروف معينة، يرجح أن يكون العدد الفعلي للمنازعات التي نشأت خلال السنة الماضية أعلى من ذلك. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بلغ مجموع عدد المنازعات المعلنة ٦٩٦ حالة. وقد رفعت شكاوى بحق ١٠٧ بلدان بشأن منازعة واحدة أو أكثر من الحالات المعلنة.

ويشير الاتجاه الذي ظهر مؤخراً إلى ارتفاع نسبة الدعاوى (٤٠ في المائة) المرفوعة ضد الدول المتقدمة، من بينها دعاوى كثيرة مرفوعة من مستثمرين أوروبيين ضد دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد رفعت غالبية الدعاوى الجديدة بموجب اتفاقيات استثمار ثنائية؛ بينما جرى الاحتكام إلى معاهدة ميثاق الطاقة في حوالي ثلث الدعاوى. وتشير قرارات التحكيم التي أعلن عنها في عام ٢٠١٥ إلى أن كفة الدول ترحح عادة في مرحلة الإجراءات القضائية، بينما يكسب المستثمرون عدداً أكبر من الدعاوى التي تصل إلى مرحلة الأسس الموضوعية.

المجموع التراكمي والأعداد السنوية للدعاوى المعلنة بشأن تسوية منازعات بين المستثمرين والدول للفترة ١٩٨٧-٢٠١٥

الشكل ٩-



المصدر: © الأونكتاد، متصفح اتفاقات الاستثمار الدولية.

تسارع وقع عملية إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية التي بدأت تحقق نتائج ملموسة

يتعاطف زخم عمليات الإصلاح التي ترمي إلى تحقيق اتساق اتفاقات الاستثمار الدولية مع متطلبات التنمية المستدامة الآتية. وقد بدأ ظهور جيل جديد من اتفاقيات الاستثمار. وفي عام ٢٠١٥، وضع تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد خريطة طريق لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، تناول فيها ستة مبادئ توجيهية، وعالج خمسة مجالات إصلاح، وحدد خيارات للعمل على أربعة مستويات لصنع السياسات. ويؤثر كل من إطار سياسات الأونكتاد الاستثمارية وخريطة الطريق التي وضعها لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية في تشكيل أنشطة الإصلاح الرئيسية.

وعلى المستوى الوطني، تعكف بلدان كثيرة على استعراض شبكات اتفاقاتها الدولية للاستثمار و/أو تطوير نماذج لاتفاقيات جديدة. وقد استخدم زهاء ١٠٠ بلد (بما في ذلك البلدان التي أجرت استعراضات في إطار منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمية) إطار سياسات الأونكتاد

الاستثمارية لإعادة تقييم شبكات اتفاتها الدولية للاستثمار. واستخدم قرابة ٦٠ بلد منها الإطار لصياغة بنود في اتفاقياتها.

وعلى الصعيد الثنائي، ينعكس زخم الإصلاح في أوضح شكل من خلال التفاوض بشأن إبرام اتفاقات استثمار دولية جديدة. وتتضمن غالبية الاتفاقيات المبرمة حديثاً عدداً من البنود المناصرة للتنمية المستدامة.

وعلى المستوى الإقليمي، تشمل إجراءات إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية عمليات استعراض جماعية للاتفاقيات ولخطط العمل المتعلقة بالاتفاقات، مما قد يسفر عن وضع نماذج موحدة للاتفاقات، والاتفاق على تفسيرات مشتركة، وإعادة التفاوض، و/أو تعزيز أسس الاتفاقيات. ومن شأن اتفاقيات المناطق الضخمة أن ترسخ نظام اتفاقات الاستثمار الدولية وتبسطه، وأن تساعد على تعزيز اتساق بنية نظام الاتفاقات، شريطة أن يستعاض بها عن اتفاقات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة في السابق بين الأطراف (تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٤).

ويعتبر إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية على مستوى الأطراف المتعددة أكثر السبل صعوبة. وتحدد خريطة الطريق التي وضعها الأونكتاد عدة خيارات ممكنة لإصلاح الاتفاقيات ذات الأطراف المتعددة على مستويات متباينة من التعمق. وقد أقرت خطة عمل أديس أبابا والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بتمويل التنمية، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٥، بأهمية المشاورات متعددة الأطراف بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة الراهنة. وقد طلبت الدول الأعضاء إلى الأونكتاد، في خطة عمل أديس أبابا، "أن يواصل تنفيذ برنامجه القائم للاجتماعات والمشاورات مع الدول الأعضاء بشأن اتفاقات الاستثمار".

وقد توصلت البلدان، في هذه المرحلة الأولى من عملية الإصلاح، إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة الإصلاح، وحددت مجالات الإصلاح ونُهجها، واستعرضت شبكات اتفاتها الدولية للاستثمار، وأعدت نماذج اتفاقيات جديدة، وبدأت التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جديدة أكثر حداثة. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

أولاً، يتطلب الإصلاح الشامل اتباع نهج ذي شقين: التفاوض بشأن اتفاقات استثمار دولية جديدة وأكثر حداثة، لكن مع تحديث رصيد الاتفاقيات الحالية أيضاً. ثانياً، أن يعالج الإصلاح التحدي المتمثل في ازدياد التشرذم: إذ إن اتباع نهج مشترك هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن تنجز بفعالية وكفاءة مهمة وضع نظام يتسم بالاستقرار والوضوح وقابلية التنبؤ لاتفاقات الاستثمار الدولية، ليساعد على تحقيق أهداف جميع الجهات المعنية. وخلافاً للمرحلة الأولى من

عملية إصلاح الاتفاقات، التي تنفذ فيها معظم الأنشطة على الصعيد الوطني، تتطلب المرحلة الثانية من الإصلاح أن تعمل البلدان على تكثيف التعاون والتنسيق بين الأطراف في الاتفاقيات، من أجل التصدي للمخاطر التي يتعرض لها نظام الاتفاقات، ومعالجة عدم ترابط المجموعة الكبيرة من الاتفاقيات القديمة. ويتيح المنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٦ الفرصة لمناقشة كيفية تنفيذ عملية الإصلاح حتى تصل إلى المرحلة التالية.

سد الفجوة في نظام تيسير الاستثمار

يتسم تيسير الاستثمار بأهمية كبيرة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويختلف التيسير عن الترويج للاستثمار. إذ يدور التشجيع حول تسويق موقع ما بوصفه مقصداً للاستثمار، ولذلك يكون في كثير من الأحيان مرتبطاً ببلد معين وذا طبيعة تنافسية. ويتصل التيسير بتمهيد الطريق للمستثمرين كي يؤسسوا استثماراتهم أو يتوسعوا فيها، ولكي يمارسوا مهام عملهم اليومية.

ويجوز أن يشمل تيسير الاستثمار إدخال تحسينات في مجالي الشفافية والمعلومات المتاحة للمستثمرين؛ والعمل على وضع إجراءات إدارية تتسم بالكفاءة والفعالية للمستثمرين؛ وتعزيز الاتساق والقدرة على التنبؤ في بيئة السياسات المتعلقة بالمستثمرين من خلال إجراءات للتشاور؛ وتخفيف حدة منازعات الاستثمار من خلال نظام لأمناء المظالم.

ولا تزال سياسات الاستثمار الوطنية والدولية حتى تاريخه تولي اهتماماً قليلاً نسبياً لتيسير الاستثمار. إذ لا تتصل بتيسير الاستثمار سوى حفنة فقط من السياسات الجديدة المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتيسيره، التي أدخلت على الصعيد العالمي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، وعددها ١٧٣ سياسة. وعلى الصعيد الدولي، لا تتضمن الغالبية العظمى من اتفاقات الاستثمار الدولية الراهنة، البالغ عددها ٣٣٠٤ اتفاقات، إجراءات محددة لتشجيع الاستثمار وتيسيره، أو تشمل على إجراءات ضعيفة.

وتُعد قائمة إجراءات الأونكتاد العالمية لتيسير الاستثمار، التي تركز إلى إطار سياساته لسنة ٢٠١٢، وإلى خبراته وممارساته الثرية في مجال الجهود التي بذلت على امتداد العقود الماضية لتشجيع الاستثمار وتيسيره على الصعيد العالمي، بالتصدي لهذه الثغرة في نظام سياسات الاستثمار. وتتكون القائمة من ١٠ مسارات عمل تتيح أكثر من ٤٠ خياراً لصناع السياسات الاستثمارية من أجل تكيفها واعتماد ما يفي منها باحتياجات السياسات الوطنية والدولية؛ وهي:

- مسار العمل ١ - تعزيز إمكانية الوصول والشفافية في صياغة سياسات وأنظمة وإجراءات الاستثمار ذات الصلة بالمستثمرين
 - مسار العمل ٢ - تعزيز قابلية التنبؤ والاتساق في تطبيق سياسات الاستثمار
 - مسار العمل ٣ - تحسين كفاءة وفعالية الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار
 - مسار العمل ٤ - إقامة علاقات بناءة مع الجهات المعنية في مجال ممارسة سياسات الاستثمار
 - مسار العمل ٥ - تعيين وكالة قيادية أو ميسر للاستثمار ومنحه ولاية محددة في مجال منع المنازعات والوساطة
 - مسار العمل ٦ - إنشاء آليات رصد واستعراض لتيسير الاستثمار
 - مسار العمل ٧ - تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الاستثمار
 - مسار العمل ٨ - تعزيز جهود تيسير الاستثمار في البلدان النامية الشريكة من خلال المساعدة التقنية
 - مسار العمل ٩ - تعزيز سياسات الاستثمار والتدابير الاستباقية لجذب الاستثمار في البلدان النامية الشريكة
 - مسار العمل ١٠ - تعزيز التعاون الدولي لأغراض الاستثمار من أجل التنمية، بوسائل تشمل إدراج بنود في اتفاقات الاستثمار الدولية
- وتشمل قائمة الإجراءات تدابير يجوز للبلدان اختيار تنفيذها من جانب واحد، وخيارات يمكن الاسترشاد بها في مجال التعاون الدولي، أو يمكن إدراجها في اتفاقات الاستثمار الدولية.
- ولا يجوز النظر في أية مبادرة لتيسير الاستثمار بمعزل عن خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً. ومن المهم معالجة نقاط الضعف في قدرات تيسير الاستثمار حيثما وجدت في البلدان النامية. جهود فعالة لتسهيل الاستثمار يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إطار السياسة العامة للاستثمار (بما في ذلك تنظيم وتحرير وحماية وتعزيز) تهدف إلى تعظيم فوائد الاستثمار والحد من أي آثار جانبية سلبية أو الخارجية.

جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات

تحمل أكثر من ٤٠ في المائة من الشركات الأجنبية المنتسبة على الصعيد العالمي "جنسيات" متعددة

تمارس الرقابة على الشركات، وبخاصة المنتسبة منها للمؤسسات ذات الأطراف المتعددة، من خلال شبكات هرمية للملكية تشارك فيها كيانات كثيرة في معظم الأحيان. وتحقق ملكية أكثر من ٤٠ في المائة من الشركات الأجنبية المنتسبة من خلال سلاسل معقدة ذات روابط متعددة عابرة للحدود، وتشمل في المتوسط ثلاث ولايات قانونية (الشكل ١٠). ويعني ذلك ضمناً تزايد عدم وضوح جنسيات ملاك تلك الشركات المنتسبة والمستثمرين فيها.

وتترتب على عدم وضوح جنسية المستثمرين انعكاسات هامة على سياسات الاستثمار الوطنية والدولية. ولدى معظم البلدان لوائح للاستثمار وأدوات للترويج ذات شروط تتعلق بالملكية والجنسية. وتفرض نسبة ٨٠ في المائة من البلدان قيوداً على امتلاك الأجانب لأغلبية الأسهم في قطاع واحد على الأقل. وتهدف اتفاقيات الاستثمار الثنائية والإقليمية إلى حصر الفوائد في المستثمرين المنتمين إلى الولايات القانونية للأطراف فيها.

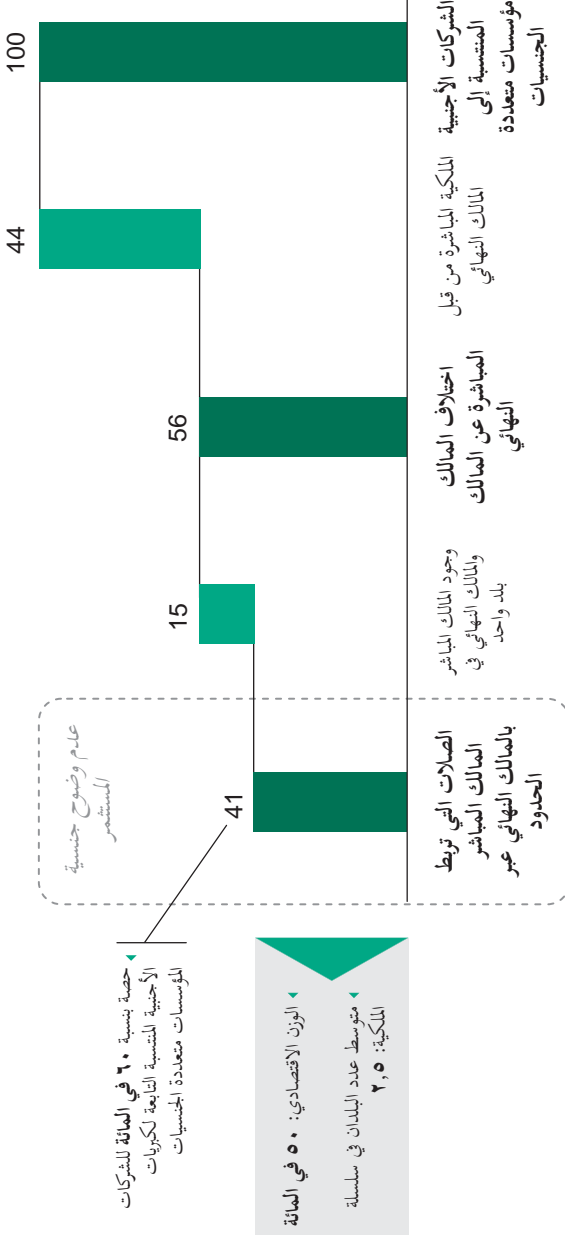
ويتعين على صناع السياسات، عند رسم السياسات الوطنية للاستثمار والتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار، النظر بعناية في مدى فعالية وملاءمة التدابير القائمة على الملكية، علاوة على الآثار العملية لتطبيقها وإنفاذها.

تضم شبكات ملكية كبريات الشركات ذات الجنسيات المتعددة أكثر من ٥٠٠ كيان منتسب في أكثر من ٥٠ دولة

تمثل أنواع التعقيدات الشائعة في الهياكل المحلية للملكية الشركات ذات الجنسيات المتعددة، في أن سلاسل ملكيتها مطولة وتشتمل على روابط متعددة عابرة للحدود، وفي وجود محاور وهياكل مشتركة للملكية. وتتأتى ملكية الشركات المنتسبة من خلال ملكية الأسهم، التي تمنح الأطراف

الشكل ١٠-

تعدد عناصر ملكية الشركات الأجنبية المنتسبة إلى مؤسسات متعددة الجنسيات
(حصة الشركة الأجنبية المنتسبة، نسبة مئوية)



حقوقاً في التدفقات النقدية والتصويت. وتمثل السيطرة في القدرة على ممارسة حقوق التصويت للتأثير على القرارات الإدارية الاستراتيجية. وترتبط السيطرة بصفة عامة بملكية غالبية الأسهم (بصورة مباشرة أو غير مباشرة)، وفق ترتيبات ملكية الشركات ذات الجنسيات المتعددة على الصعيد المحلي. غير أن المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة تستطيع السيطرة على الشركات المنتسبة وإن كانت تملك الأقلية في الأسهم.

وعالم المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة شديد الاوجاج: فقد توجد مجموعة كبيرة جداً من هذه المؤسسات، وتملك الشركة الأم عدداً قليلاً جداً من الشركات المنتسبة ملكية مباشرة وكاملة؛ بينما قد تسيطر مجموعة صغيرة جداً منها على حصة ضخمة من أسهم الشركات الأجنبية المنتسبة. ولا تصل نسبة المجموعات التي تملك أكثر من ١٠٠ شركة منتسبة إلى ١ في المائة، لكنها تستأثر بأكثر من ٣٠ في المائة من مجموع الشركات الأجنبية المنتسبة بأسره، وبما يقارب ٦٠ في المائة من القيمة المضافة للمؤسسات متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي.

ويزداد تعقيد ترتيبات ملكية المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة على الصعيد المحلي بصورة طردية مع توسع حجمها. وتملك أكبر ١٠٠ مؤسسة متعددة الجنسيات على مؤشر الأونكتاد لروابط الملكية العابرة للحدود، ٥٠٠ شركة منتسبة في المتوسط، على نطاق أكثر من ٥٠ بلداً، وتتكون هياكل ملكيتها من سبعة مستويات متدرجة (أي أن الشركة المنتسبة الواحدة قد تملك سبع "جنسيات")، وقرابة ٢٠ شركة قابضة تملك شركات منتسبة على نطاق عدة ولايات قانونية، وزهاء ٧٠ كياناً في محاور استثمار خارجية.

وتتشكل هياكل ملكية المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة في الغالب عن طريق الصدفة المحضة أو نتيجة نمط نمو عشوائي. وحتى إن رغبت تلك المؤسسات في تبسيط هياكل ملكيتها عبر "برنامج خفض حجم الكيان"، فهي لا تستطيع ذلك بسبب القيود القانونية والمالية، أو الترتيبات المصرفية. وحينما تعتمد المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة إدخال عناصر تعقيد (مثل سلاسل الملكية المطولة، وتعدد مآك الشركات المنتسبة إليها، أو اختلاف مواقع المالك المباشرة والمالك النهائي)، فغالباً ما تملي عليها ذلك اللوائح الإدارية ومتطلبات إدارة المخاطر والتمويل والضرائب، وغير ذلك من الاعتبارات المؤسسية أو السياساتية ذات الصلة. وتندرج سياسات الاستثمار ضمن عدة عوامل مؤثرة على السياسات وعلى تعقيد هياكل الملكية.

ويرجح أيضاً أن تؤدي الاتجاهات طويلة الأجل، التي تزيد تركيز حصة متنامية من الإنتاج العالمي في أيدي كبريات المؤسسات متعددة الجنسيات، إلى زيادة تعقيد هياكل ملكية تلك المؤسسات على الصعيد العالمي.

يعزى "تعدد جنسيات الشركات المنتسبة" إلى ملكيتها لجهات أجنبية بصورة غير مباشرة، وإلى الاستثمارات العابرة للحدود من خلال بلدان ثالثة، بجانب عمليات المقايضة المتبادلة للأسهم

يفيد إلقاء نظرة متعمقة على هياكل ملكية المؤسسات متعددة الجنسيات في جميع جوانبها (من منظور تنازلي) في توضيح تعقيد تلك الهياكل في مجملها. إلا أن استخدام منظور تصاعدي لفحص سلاسل الملكية، ابتداءً من الشركات الأجنبية المنتسبة، من خلال ملاكها المباشرين وحتى المالك النهائيين، قد يكون هو الأنسب لصناع السياسات الاستثمارية، وقد أعد الأونكتاد لتقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٦ مجموعة بيانات على مستوى الشركات، تضمنت بيانات عن ٤,٥ مليون شركة تقريباً، وتتيح إمكانية اتباع نهج تصاعدي.

وتؤدي مقارنة المالك المباشرين والنهائيين المحليين والأجانب (في مصفوفات ملكية ثنائية النهج) إلى تحديد سياقات الملكية ذات الصلة بسياسات الاستثمار التي يكون فيها المالك المباشر والمالك النهائي للشركة المنتسبة المعنية في ولايتين قانونيتين مختلفتين. وتشمل حالات "عدم تطابق" الجنسية هذه، التي تضم أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع الشركات الأجنبية المنتسبة (٥٠ في المائة في حالة قياس الإيرادات)، ما يلي:

- الشركات المملوكة بصورة غير مباشرة إلى جهات أجنبية، حيث تملك جهات أجنبية، من خلال كيانات محلية، نسبة ٣٠ في المائة من الشركات الأجنبية المنتسبة؛
- الاستثمارات العابرة، حيث تملك كيانات وسيطة في بلدان ثالثة ما يزيد قليلاً على ١٠ في المائة من الشركات الأجنبية المنتسبة؛
- مقايضة ملكية الأسهم، حيث تعود ملكية نسبة ١ في المائة تقريباً من الشركات الأجنبية المنتسبة إلى كيانات محلية في نهاية المطاف.

ويسجل "مؤشر عدم تطابق" جنسية المستثمر قراءات أعلى بكثير في حالة كبريات المؤسسات متعددة الجنسيات: حيث تتميز ٦٠ في المائة من أفرعها الأجنبية المنتسبة بوجود روابط ملكية متعددة عابرة للحدود مع الشركات الأم.

وتشمل حالات عدم التطابق قرابة نصف الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصادات المتقدمة، وأكثر من ربعها في الاقتصادات النامية. وبينما تنتج معظم حالات عدم التطابق في البلدان

المتقدمة عن تعدد طبقات هياكل الملكية داخل البلدان المضيفة، فهي تنتج في البلدان النامية في كثير من الأحيان عن استثمارات عابرة من خلال بلدان ثالثة (الشكل ١١).

تتشر الأنظمة المتعلقة بالملكية الأجنبية للشركات على نطاق واسع: وتفرض نسبة ٨٠ في المائة من البلدان قيوداً على الملكية الأجنبية لأغلبية الأسهم في صناعة واحدة على الأقل

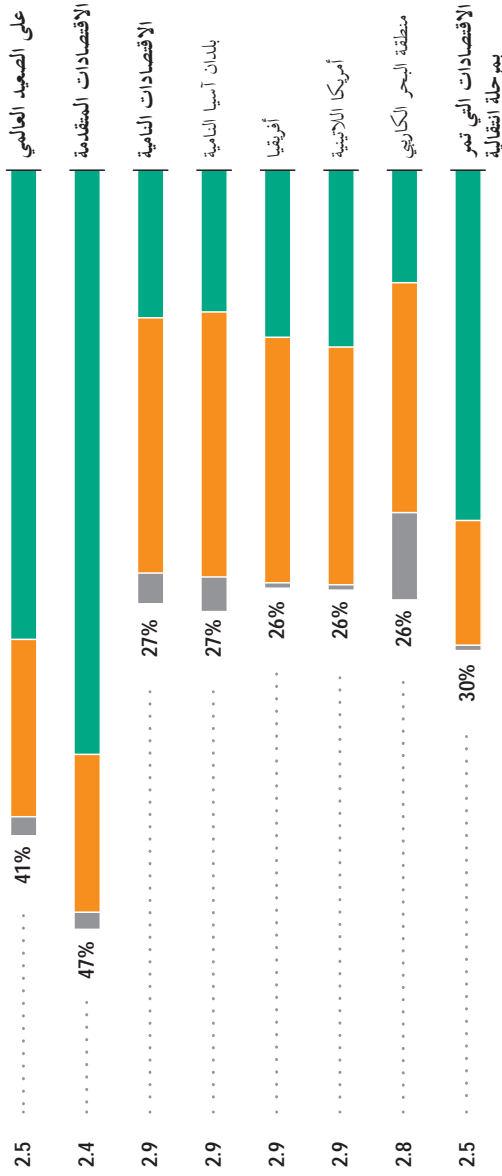
تتضمن تدابير سياسات الاستثمار الوطنية والدولية التي تميز بين الشركات المحلية والأجنبية أو بين المستثمرين الأجانب من جنسيات مختلفة، قيوداً على دخول المستثمرين وحدوداً قصوى للملكية؛ قيود التشغيل أو متطلبات الأداء؛ تيسير الاستثمار والحوافز؛ وحماية الاستثمار. وغالباً ما تكون هذه التدابير مرتبطة بدوافع الأمن الوطني؛ وحماية الأصول الوطنية والاستراتيجية؛ والتنمية الصناعية والسياسات المتعلقة بالتنافس؛ والاهتمامات الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. وسياسات التكامل الإقليمي.

ويسبب تعدد طبقات هياكل الملكية وعدم وضوح جنسية المستثمرين صعوبات أكثر في مجال تطبيق الأنظمة واللوائح المتعلقة بالملكية الأجنبية. ويشير أيضاً تساؤلات هامة بشأن نطاق اتفاقات الاستثمار الدولية. ويتسم التمييز بين الاستثمار المحلي والأجنبي بأهمية خاصة لسياسات الاستثمار الوطنية. ولذلك تتمثل أكثر حالات عدم تطابق الجنسية أهمية في الاستثمارات المملوكة بطريقة غير مباشرة لجهات أجنبية من خلال كيانات محلية واستثمارات عائدات الاستثمار. ويشكل التمييز بين جنسيات المستثمرين المختلفة عنصراً هاماً لاتفاقات الاستثمار الدولية. وعليه تعتبر حالات عدم التطابق الأكثر أهمية هي الاستثمارات العابرة من خلال بلدان ثالثة، ومرة أخرى، مقايضة ملكية الأسهم.

وعلى مستوى السياسات الوطنية، ينتشر على نطاق واسع استخدام اللوائح والأنظمة المتعلقة بالملكية الأجنبية. وتتأثر الخدمات بقدر أكبر نسبياً جراء تقييد ملكية الأسهم لجهات أجنبية، وبخاصة أسهم وسائط الإعلام ووسائل النقل والاتصالات والمرافق والخدمات المالية والأعمال التجارية. وتمارس الرقابة على الصناعات الاستخراجية والقطاع الزراعي أيضاً من خلال قيود الملكية في أحيان كثيرة. وينحو الاتجاه السائد منذ عام ٢٠١٠ في مجال التدابير المتعلقة بالملكية إلى تحريرها بطرائق تشمل رفع القيود وزيادة الحصص المسموح بها للجهات الأجنبية في ملكية الأسهم، وتيسير

الشكل 11 - مؤشر عدم تطابق جنسية المستثمرين حسب المنطقة

متوسط عدد البلدان التي تصدرها الاستثمارات (مؤشر عدم التطابق) حصة الشركات الأجنبية المنتسبة التي يكون ملاكها المباشرون والمهائنين من بلدان مختلفة



المصادر: © تحليل الأونكتاد استناداً إلى بيانات أورفيس.

إجراءات الترخيص والدخول، وتوسيع فرص حصول المستثمرين الأجانب على الأراضي. ومع ذلك، توجد حتى الآن قيود كثيرة على الملكية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

يزيد عدم وضوح جنسية المستثمرين صعوبة تطبيق الأنظمة واللوائح على الملكية الأجنبية

يعتبر تحديد جنسية المستثمرين جزءاً من إجراءات تسجيل الاستثمارات الأجنبية والموافقة عليها؛ ومنح التراخيص لقطاعات محددة (عندما تنطبق قيود الملكية الأجنبية)؛ واستعراض الاستثمارات الأجنبية في ما يتصل بالأمن الوطني. وتطبق بلدان كثيرة إجراءات موافقة تغطي جميع القطاعات، بما في ذلك القطاعات التي لا توجد فيها قيود على الملكية. وتختلف شروط إفصاح المستثمرين عن المعلومات حسب البلد. ولا تشترط جميع الجهات الرقابية والسلطات الإفصاح عن هوية المالك النهائي. وتنحو عمليات الاستعراض المتصلة بالأمن الوطني إلى فحص هياكل ملكية المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة بكاملها.

وأدت تعقيدات الملكية إلى أن يكون تطبيق القيود وتنفيذ وإنفاذ القواعد والأنظمة المتعلقة بالملكية بصورة فعالة عملية صعبة ومرهقة. وتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه صناع سياسات الاستثمار الوطنية في: '١' كيفية تقييم الملكية المباشرة وغير المباشرة الإجمالية، '٢' كيفية منع السيطرة الأجنبية بحكم الواقع، و'٣' كيفية منع حصول رعايا البلدان المضيفة على الميزات المخصصة للمستثمرين الأجانب دون وجه حق. وطوّرت صناعات السياسات في بعض البلدان مجموعة من الآليات لكفالة فعالية القوانين المتعلقة بالملكية الأجنبية، بما في ذلك مكافحة القوانين الصورية، ووضع قواعد عامة لمكافحة إساءة الاستخدام بغية منع السيطرة الأجنبية، وشروطاً للإفصاح تهدف إلى رصد الرقابة على أساس الملكية وغيرها من الأسس.

تثير هياكل الملكية غير المباشرة والشركات الصورية أيضاً تحديات أمام اتفاقات الاستثمار الدولية

تستطيع هياكل الملكية غير المباشرة والشركات الصورية إحداث توسع كبير في نطاق فعالية اتفاقات الاستثمار الدولية. وقد قدمت زهاء ثلث طلبات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، كيانات تؤول ملكيتها النهائية إلى شركات رئيسية في بلدان ثالثة

(أي ليست طرفاً في الاتفاقيات التي تستند إليها الطلبات). ولا يملك أكثر من ربع هؤلاء المطالبين عملاً كبيرة في البلدان الأطراف في الاتفاقيات، وهي نسبة قابلة للارتفاع إلى ٧٥ في المائة في ضوء المطالبات القائمة على الاتفاقيات المبرمة في مناطق محاور الملكية الكبيرة.

ويتزايد تقييد اتفاقات الاستثمار الدولية نفسها لنطاق تغطيتها استجابة لثلاثة تحديات محددة، وهي دعاوى المرفوعة من قبل '١' كيانات يسيطر عليها كيان في بلد ثالث أو بلد مضيف (إعادة استثمار العائدات)، '٢' شركات واجهة، أو '٣' كيانات ذات صلات تربطها بملكية الاستثمار، في حالة إنشاء تلك الروابط عمداً تحسباً لحدوث المطالبات (إعادة الهيكلة المرتبطة بوقت معين). وهي قادرة على أن تفعل ذلك بإدخال تعريفات أكثر تقييداً وبنود تتعلق بالحرمان من الفوائد. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع اتفاقات الاستثمار الدولية توضيح معنى الرقابة الفعالة، وحث المحاكم على تأكيد هوية المالك النهائي الذي يسيطر على الاستثمارات المعنية، حسب الاقتضاء. ولأغراض استبعاد إمكانية تقديم مطالبات من قبل الشركات الصورية، تستطيع اتفاقات الاستثمار الدولية اشتراط امتلاك المطالبين أنشطة تجارية كبيرة الحجم، وتوفير مؤشرات لتحديد ما يعتبر نشاطاً تجارياً كبير الحجم. وأخيراً، تستطيع اتفاقات الاستثمار الدولية رفض إتاحة الوصول إلى آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول للكيانات التي تعاد هيكلتها أثناء المنازعات أو بعد ظهور دلائلها. ومع ذلك، يشتمل النصف فقط من الاتفاقات الجديدة (التي أبرمت منذ عام ٢٠١٢)، ونسبة لا تكاد تذكر من الاتفاقات القديمة على بنود بشأن الحرمان من الفوائد.

ضرورة أن تعيد سياسات الاستثمار القائم على الملكية النظر في مسألة الحفاظ على فعاليتها

يحدث التعقيد المتزايد لشبكات ملكية المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة في معظمه نتيجة العولمة. وتدعو الصعوبة العملية لتحديد المالك النهائي والجهة المسيطرة على الشركات الأجنبية المنتسبة، إلى التشكك في فعالية بعض سياسات الاستثمار القائمة على الملكية. ويتعين على صناع السياسات تقييم الأساس المنطقي للوائح والأنظمة المتعلقة بالملكية الأجنبية وتقييم فعاليتها النسبية و"مناسبتها للغرض"، بالمقارنة إلى سياسات بديلة (مثل السياسات المتعلقة بالمنافسة أو التنمية الصناعية)، متى كان ذلك مجدياً ومناسباً. وقد يحتاج بعض البلدان إلى المساعدة، بما في ذلك مساعدة المنظمات الدولية، من أجل بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية اللازمة.

وتستطيع سلطات الاستثمار تحسين شروط الإفصاح عن المعلومات، حين تستدعي الضرورة وجود سياسات قائمة على الملكية، بغية تحسين شروط الإفصاح من أجل تقييم سلاسل الملكية والملكية النهائية. ويتعين أن تدرك تلك السلطات حجم العبء الإداري الذي تتحمله المؤسسات العامة والمستثمرون نتيجة ذلك الشيء. وينبغي استغلال التأزر مع الوكالات الأخرى العاملة في مجالات السياسات التي تبحث في مسألة سلاسل الملكية، مثل السلطات المعنية بالمنافسة والبضرائب.

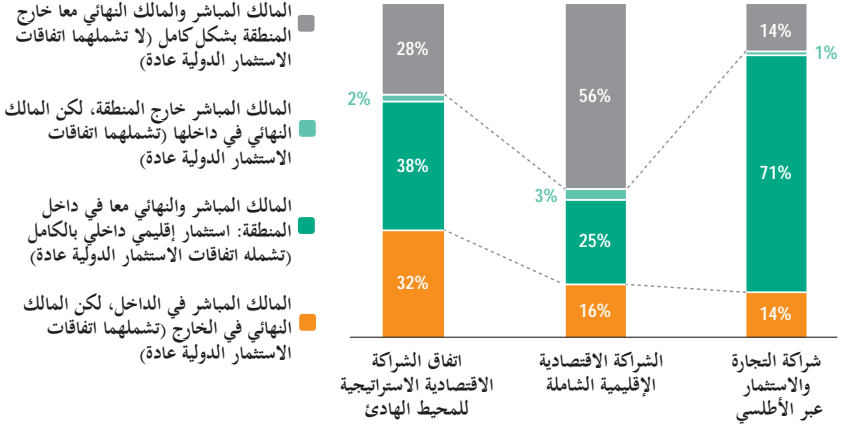
تؤثر الهياكل المعقدة لملكية الشركات متعددة الجنسيات على مسألة تعدد الأطراف في اتفاقات الاستثمار الدولية

على المستوى الدولي، ينبغي أن يكون صناع القرار السياسي على بينة من تأثير تعقيدات تعدد أطراف الملكية بحكم الواقع. ويؤدي التعريف الفضفاض لمصطلح مستثمر/استثمار في الاتفاقيات، إضافة إلى الاتساع المهول لشبكات الشركات المنتسبة إلى كبريات المؤسسات ذات الأطراف المتعددة، وسهولة إنشاء كيانات قانونية في كثير من الدول، إلى اتساع نطاق تغطية اتفاقات الاستثمار الدولية بقدر كبير. وينطبق هذا بقدر كبير أيضاً على الاتفاقيات الإقليمية والمفاوضات المتعلقة بها؛ إذ إن ملكية ما يتراوح بين سبع وثلث الشركات الأجنبية الإقليمية المنتسبة، التابعة في ما يبدو إلى اتفاقيات مناطق كبرى (شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي) و(اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ)، تؤول في نهاية المطاف إلى شركات أم من خارج مناطقها، مما يثير تساؤلات بشأن المستفيدين النهائيين من تلك الاتفاقيات والمفاوضات (الشكل ١٢).

وينبغي أن يهدف صناع السياسات إلى استبعاد عدم اليقين لدى الدول والمستثمرين معاً بشأن نطاق تغطية نظام الاستثمار الدولي والمجموعة الكبيرة من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية واتفاقيات المناطق الكبرى التي يشملها. وقد يهدف التعاون الدولي إلى بناء فهم مشترك بشأن "السيطرة الفعلية" ووضع مجموعة مشتركة من المعايير لتقييم النشاط التجاري الكبير وتحديد أصل المستثمرين، لتكون أساساً لتفسير لوائح الاستثمار وتحديد نطاق تغطية الاتفاقيات بشكل أكثر اتساقاً، وجزءاً أصيلاً من الجهود العالمية الرامية إلى تيسير الاستثمار الدولي.

المجموع التراكمي والأعداد السنوية للدعاوى المعلنة بشأن تسوية منازعات بين المستثمرين والدول للفترة ١٩٨٧-٢٠١٥

الشكل ١٢-



المصدر: تحليلات الأونكتاد بالاستناد إلى نظام بيانات أورتييس.

* * *

وفي الختام، يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة الاستثمار في تسخير الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فوائدها والتقليل من آثارها السلبية. وتثير هياكل الملكية المعقدة التساؤلات بشأن فعالية أدوات السياسات القائمة على الملكية المستخدمة على نطاق واسع لهذا الغرض، على الصعيدين الوطني والدولي معاً. ويتطلب هذا إعادة تقييم تلك الأدوات من أجل تحقيق الهدف المشترك.

ويتمثل أحد النهج في تعزيز تطبيق الأنظمة القائمة على الملكية من خلال تحسين متطلبات الإفصاح عن المعلومات ووضع إجراءات لتحديد هوية المالك النهائي للاستثمار. وهناك نهج آخر، وهو الاستعاضة عن الأنظمة القائمة على الملكية، حيثما كان ذلك مجزياً ومناسباً، بسياسات أخرى مثل المنافسة والضرائب والتنمية الصناعية والخدمات العامة أو السياسات الثقافية. ومن المهم التوصل إلى تركيبة صحيحة وفعالة ومناسبة من السياسات. وأياً كان النهج الذي يقع عليه الاختيار، لا بد من إيجاد توازن بين التحرير والتنظيم في العمل على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة.

ولأغراض مساعدة واضعي السياسات على رسم طريق للمضي قدماً، يوفر تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠١٦ رؤى متعمقة عن الخارطة العالمية لروابط الملكية في الشركات ذات الجنسيات المتعددة والكيفية التي يستطيع بها صناع السياسات الوطنية والدولية في مختلف أنحاء العالم التصدي للتحديات التي تثيرها هياكل الملكية المعقدة. ومن شأن البيانات الجديدة ونتائج التحليل التجريبي واستجابات السياسات المعروضة هنا أن تحفز على إجراء مزيد من البحوث دعماً لتحسين اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة. وتشكل أيضاً حجة قوية لصالح المساعدة التقنية ذات الأهداف المحددة وبناء القدرات، ومواصلة بناء توافق في الآراء على الصعيد الدولي. وسيواصل الأونكتاد دعم هذه الجهود.

المسائل السابقة المتعلقة بتقرير الاستثمار العالمي

- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ : إصلاح إدارة الاستثمار الدولي
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤ : الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: وضع خطة العمل
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣ : سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ : نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١ : أنماط الإنتاج والتنمية الدولية غير المساهمة في رأس المال
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠ : الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩ : الشركات عبر الوطنية، والإنتاج الزراعي والتنمية
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨ : الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧ : الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦ : الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: الآثار المترتبة على التنمية
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥ : الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ : التحول تجاه الخدمات
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣ : سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: المنظوران الوطني والدولي
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٢ : الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية للصادرات
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١ : تعزيز الروابط
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٠ : عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود والتنمية
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩ : الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية
- تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٨ : الاتجاهات والمحددات

الشركات عبر الوطنية وبنية السوق وسياسات المنافسة	: تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٧
الاستثمار والتجارة وترتيبات السياسات الدولية	: تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٦
الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية	: تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٥
الشركات عبر الوطنية والعمالة ومكان العمل	: تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٤
الشركات عبر الوطنية والإنتاج الدولي المتكامل	: تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٣
الشركات عبر الوطنية كمحركات للنمو	: تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٢
الثالث في الاستثمار الأجنبي المباشر	: تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩١

مختارات من برامج الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار والمؤسسات

تقرير الاستثمار العالمي

worldinvestmentreport.org

إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة
investmentpolicyhub.unctad.org/ipfsd

إطار سياسات الأونكتاد لريادة الأعمال
unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeed2012d1_en.pdf

المنتدى الاقتصادي العالمي

unctad-worldinvestmentforum.org

مبادرة البورصات المستدامة

sseinitiative.org

كليات إدارة الأعمال من أجل التأثير

business-schools-for-impact.org

محور سياسات الاستثمار

investmentpolicyhub.unctad.org

إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

unctad.org/fdistatistics

اتجاهات الاستثمار وعوامل رصد السياسات

unctad.org/diae

اتفاقيات الاستثمار الدولي

unctad.org/iiia

استعراضات سياسات الاستثمار

unctad.org/ipr

فريق المعايير والمحاسبة والإبلاغ: شفافية محاسبة الشركات

unctad.org/isar

مجلة الشركات عبر الوطنية

unctad.org/tnc



worldinvestmentreport.org

كيفية الحصول على المنشورات

يمكن الحصول على المنشورات النحصة للبيع من موزعي منشورات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. كما يمكن الحصول عليها عن طريق الاتصال:

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن العمل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، يرجى التوجه بالاستفسارات إلى:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland

United Nations Publications Customer Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190
Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com

Telephone: +41 22 917 4533
Fax: +41 22 917 0498
unctad.org/dlae

unp.un.org



worldinvestmentreport.org